

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ٤٦

الجمعة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البندان ٩ و ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/64/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
والمسائل ذات الصلة

السيد أورينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):

إن عقد مناقشة مشتركة بشأن إصلاح مجلس الأمن وبشأن تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة (A/64/2) هي مبادرة حكيمة، لأنه في ضوء التقرير، هناك جوانب محددة لعملية إصلاح المجلس تبرز بوضوح أكبر والمناقشة الدائمة بشأن عدد ونوع أعضائه طُرحت جانبا، على الأقل مؤقتا.

إن كوستاريكا، انسجاما مع رغبتها في إقامة نظام دولي يسوده التطوير المؤسسي وسيادة القانون، لديها تاريخيا اهتمام خاص بأساليب عمل مجلس الأمن. وانطلاقا من ذلك الاهتمام، فإننا جزء من مجموعة الدول الخمس الصغيرة التي تعمل من أجل النهوض بتغييرات في أساليب عمل المجلس.

وكوستاريكا بوصفها عضوا في مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٨، ما برحت تسعى إلى الارتقاء إلى مستوى توقعات الذين أيدوا ترشيحنا. فشأنهم شأننا، كانوا مدركين للصعوبات الكامنة في التماس التأثير في أساليب عمل المجلس والعمل مع الأعضاء التسعة الآخرين المنتخبين والأعضاء الدائمين الأقوياء. غير أننا نعتقد أن أعمالنا تسهم في زيادة احترام المجلس للدول غير الأعضاء في المجلس، وزيادة الشفافية في عمله، وتحسين إمكانية وصول الجميع إلى المجلس وتوسيع المشاركة في عملية صنع القرار.

فيما يتعلق بالنظر في مسألة أساليب العمل، كانت الفترة المشمولة بالاستعراض فترة متميزة بشكل خاص. جرت برئاسة بلجيكا في آب/أغسطس ٢٠٠٨ المناقشة المفتوحة الأولى منذ ١٤ عاما بشأن مسألة أساليب العمل. بالإضافة إلى ذلك، وافق الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى على إجراء مناقشة مثمرة مع مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة، أظهر فيه مستوى التمثيل في الوفود وحجم مشاركة أعضاء المجلس رغبة البعض في التعلم والتحسين وفي المقابل عناد وصلف آخرين.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



أفضل بإبلاغ أعضاء الجمعية، بما يقوم به من عمل نيابة عنهم. وكلنا يعرف أن ذلك ممكن.

اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات الموجزة بشأن بعض المسائل التي نعتقد أنها لم تلق حقها من الاستعراض في التقرير. أولاً، لم يكن من السهولة كفالة قدر أكبر من الاحترام للبلدان المساهمة في عمليات حفظ السلام بوحدة عسكرية ووحدة شرطة. وتعرف البلدان التي تساهم على ذلك النحو في عمل المنظمة أنها، حتى عهد قريب، لم تكن تُدعى إلى الاجتماعات الرسمية إلا عقب الفراغ من الاتفاق على شروط تجديد ولايات بعثات حفظ السلام. وبفضل جهود مجموعة من البلدان، من بينها كوستاريكا، تبدأ اليوم عملية المشاورات في وقت مبكر وتستفيد من تفاعل مطرد مع الأمانة العامة.

ليس كل ذلك سوى جزء من التقدم المحرز فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام. وينظر المجلس في تلك المسألة على نحو متصل، كما تُدعى جميع الدول الأعضاء في المنظمة إلى الحضور. كذلك تقدم الأمانة العامة أساساً صلباً للمناقشة، تبذل إدارتها عمليات حفظ السلام والدعم الميداني ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهوداً جبارة. وتساهم المنظمات غير الحكومية في تلك الجهود؛ ويجب ألا تتجاهل الدعم القيّم الذي تقدمه، وبخاصة جهد "المعهد الدولي للسلام" و "تقرير مجلس الأمن".

ونتيجة لتلك العملية، سيتم الربط على نحو أفضل بين صياغة وتجديد الولايات، من جهة، والتخطيط للبعثات ونشرها، من جهة أخرى. وستبدأ جهود توطيد السلام في مرحلة مبكرة وسيتم ربطها بشكل أفضل مع مرحلة حفظ السلام. إننا نأمل أن نتمكن بتلك الوسيلة من تقليل معدل اندلاع الصراعات عما كانت عليه في الماضي.

لن يكون هذا التقييم مكتملاً لو أغفلت الإشارة إلى تنشيط الإطار الشامل لحماية المدنيين، ولا سيما النساء

نأمل في أن نكون قد وفّقنا في القيام بنجاح بالمهمة التي أوكلتها إلينا الجمعية العامة منذ عامين ونيّف.

وفيما نحن الآن بصدد النظر في التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة، نعيد تأكيد وجهة نظرنا المشتركة بأن التقرير في حد ذاته لا يخدم الغرض من ورائه وهو إعلامنا على نطاق واسع، وعلى نحو شامل، بإجراءات المجلس أو بالأسباب التي أعاقته عن اتخاذها في حالات معينة كان ينبغي فيها أن يتدخل. مرة أخرى، يجدر التذكير هنا بأن واضعي الميثاق قد نصّوا في المادة ٢٤ على أن يبلغ مجلس الأمن الجمعية العامة عن طريق تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال. إن النوع الأخير من التقارير أداة لم يستخدمها المجلس إلا لتقديم توصياته بقبول دول أعضاء جديدة في المنظمة. وبكل بساطة، هذه الحقيقة تكشف عن عدم استعداد المجلس، لا سيما أعضائه الدائمين، لإبلاغ الجمعية العامة بإجراءاته.

وبالنظر إلى تلك الحقيقة المؤسفة، نود أن نشيد بالجهود الإضافية التي بذلها هذا العام وفد أوغندا في إعداد التقرير المعروض علينا. وقد تضمن ذلك الجهود الدعوية، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، إلى عقد اجتماع غير رسمي مبتكر مع أعضاء الجمعية العامة. كانت تلك دون شك مبادرة مشكورة ينبغي تكرارها في المستقبل بغية استغلال الفترة المحددة لإعداد التقرير بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر لزيادة الوعي والتفهم لعمل المجلس وتعزيز شرعيته عن طريق مزيد من التفاعل المكثف.

وعلى الرغم من تفهم كوستاريكا للصعوبات الكامنة وراء محاولة إقناع الجهات الفاعلة ذات المصالح المتضاربة بالاتفاق على نص ذي طابع تحليلي أقوى، ندرك جميعاً أن نوعية التقرير السنوي قد تحسنت تدريجياً. ومع ذلك، نحث المجلس على بذل مزيد من الجهود للقيام على نحو

المجلس المنتخبين وأن تضر بالدول الأعضاء التي لن تكون أبدا دولا أعضاء، وأن تحد من سبل الوصول إلى عمليات صنع القرار بسبب الأثر التعاقبي كما أوضحت كوستاريكا منذ بعض الوقت.

إننا لا نزال حذرين فيما يتعلق بمسألة زيادة أعضاء المجلس. إن تجربتنا مع الجهود المبذولة في ذلك الصدد قد أكدت أن العدد الحالي للأعضاء يجعل فعلا من العسير تحقيق توافق الآراء الضروري. ومع ذلك، فإننا ندرك الحاجة إلى التمثيل الجغرافي الأكثر عدلا.

إن كوستاريكا تريد إصلاح المجلس. لقد أبدينا المرونة بموافقتنا على مناقشة ما يعرف بالصيغة الوسيطة الرامية إلى إيجاد فئة جديدة من الأعضاء المنتخبين لفترات أطول على ألا تتجاوز ثلاث سنوات، مع الأهلية لإعادة انتخابهم مرة واحدة. ونرى أن هذا هو الاقتراح الوحيد بزيادة عدد الأعضاء، الذي يمكن، واقعيا، توقع أن يحظى بتوافق آراء واسع وقابل للاستمرار، بما في ذلك، بطبيعة الحال، الموافقة الضرورية من جانب الأعضاء الدائمين. ونحث مجموعة البلدان الصغيرة التي تتطلع إلى أن تصبح أعضاء دائمين في المجلس أن تتخذ موقفا مرنا بنفس الدرجة، وأن تبذل جهودا للإسهام في عملية صنع القرار التي ستسمح للمنظمة أن تكون أكثر قدرة على تحقيق أهداف السلام والأمن.

السيد العلاف (الأردن): السيد الرئيس، يتقدم

الأردن بالشكر لمجلس الأمن على تقديم تقريره السنوي (A/64/2)، ونرحب بعرضه على الجمعية العامة. ونغتنم هذه الفرصة للتعبير عن عميق تقديرنا لوفد أوغندا على الجهد الذي بذله في إعداد التقرير. كما نتقدم بالشكر لكل من فييت نام والنمسا على تواصلهما مع مجموع أعضاء المنظمة، ولأعضاء مجلس الأمن على مناقشتهم غير الرسمية القيمة مع

والأطفال، أو إلى التشديد على أن الحماية تمثل أولوية شاملة بالنسبة لبعثات السلام. إن التقدم المحرز مُرضٍ ولكنه لا يزال غير كاف. وفي رأينا، ينبغي أن يعكس التقرير صعوبة التوفيق بين المواقف المختلفة، إذ أن ذلك الجانب مُغيّب في هذه الآونة. وليس أمام أعضاء الجمعية من وسيلة سوى التكهن بماهية تلك الاختلافات بالرجوع إلى قائمة المشاركين في أهم قرارات المجلس في هذا المجال.

أود أن أختتم ملاحظاتي بشأن جوهر التقرير بالإشارة إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بطرائق العمل خلال الاجتماعات غير الرسمية التي جرت بين أعضاء المجلس والممثل الدائم لسري لانكا. وعلى الرغم من أن وفد بلدي يأسف لعجز المجلس عن اتخاذ إجراء فيما يتعلق بتلك الحالة، نود أن نسلط الضوء على استعداد أعضائه للاشتراك في حوار غير رسمي ومباشر ومتواصل مع الممثل لبلد ما بشأن الحالة التي تسبب قلقا عظيما لجزء كبير من المجتمع الدولي طيلة بضعة أسابيع. وكما هو الحال في أي توجه خلاق، فإن أهمية هذا الابتكار الهام ستكون على قدر تكراره في المستقبل وإدماجه تماما في ممارسات المجلس.

لا يسعني أن أختتم بياني دون الإشارة بكلمات قليلة إلى إصلاح مجلس الأمن. ولكنني أود أولا أن أشيد باهتمامكم ورغبتكم، سيدي الرئيس، في إحراز التقدم بشأن هذه المسألة الهامة، وأعضاء الجمعية ممنون لكم على هذا الالتزام.

سبق أن شرحت الأهمية التي يعلّقها وفد بلدي على مسألة طرائق العمل. إن موقفنا إزاء عدم التوسع في منح ما يعرف بحق النقض وفرض القيود على استخدامه معروف لدى الجميع. وبنفس القدر، فإن الجميع يعلم أن بلدي يؤمن بأنه ينبغي عدم إضافة أعضاء دائمين جدد إلى المجلس، فالزيادة في تلك الفئة من شأنها أن تزيد ضعف نفوذ أعضاء

عدد من المسائل الموضوعية، كعمليات حفظ السلام، وكذلك الدروس المستفادة التي تمكن المجلس من البناء على الخطوات والعناصر الإيجابية التي تبناها خلال العام وتطويرها، ولكي يتمكن المجلس أيضا من التعامل مع التحديات والعقبات التي قد تتكرر خلال العام. فالنمط الوصفي الدقيق والنمط التحليلي الواقعي لآزمان لتوفير الذاكرة المؤسسية التي يتطلبها التغيير الدوري في عضوية مجلس الأمن غير الدائمة.

تناط بمجلس الأمن مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين، مما يعني ارتباط المسائل المعروضة عليه ارتباطا وثيقا، وفي معظم الأحيان ارتباطا مباشرا. بمصالح الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن. وبالتالي، فإن الشمولية والموضوعية اللتين يتطلبهما السرد وتجميع أنشطة المجلس تقتضيان التواصل الفعال والمنظم مع أعضاء الجمعية العامة في صياغة التقرير السنوي، لا سيما أن معظم المسائل الموضوعية التي يتعامل معها المجلس، وربما كلها، يترتب عليها التزامات سياسية وقانونية ومالية.

ويوفر التقرير كذلك فرصة لأعضاء المجلس أنفسهم لرصد ما تم إدخاله من تحسينات على أساليب عمل المجلس، وتحديد المسائل التي تتطلب المزيد من التحسين. وليس بالضرورة أن يتم تناول تلك الجوانب من باب نقد الذات، الذي نؤمن أن لا ضير فيه، بل من باب التقييم الموضوعي لأعمال أي جهاز يسعى لتعزيز الفعالية وتطوير أساليب العمل. بما ينسجم مع أساليب التطور الحاصل في طبيعة المسائل والمواضيع التي يتعامل معها المجلس.

إن علمنا اليوم يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى العمل على ضمان دور أكثر فعالية للأمم المتحدة في التعامل مع التحديات الدولية المتغيرة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها من خلال إصلاح مجلس الأمن. والأردن ينظر إلى عملية إصلاح المجلس على أنها مسألة حيوية وعلى درجة

مجموعة الدول الصغيرة الخمس - كوستاريكا، الأردن، ليختنشتاين، سنغافورة سويسرا - أثناء صياغة التقرير.

يمثل التقرير المعروض علينا اليوم عنصرا هاما في العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وهو يوفر قناة اتصال ضرورية بين هذين الجهازين المهمين في المنظمة. كما أن مناقشاتنا اليوم تمثل بحد ذاتها ظاهرة صحية يتم فيها تبادل الآراء بشأن التقرير، بهدف تحقيق الأهداف المرجوة منه وتطويره.

وفي البداية، لا بد من الإشارة إلى التحسينات الهامة التي طرأت على التقرير خلال السنوات الماضية، كتعزيز الشمولية في مقدمة التقرير، والجهد المبذول من قبل رئيس مجلس الأمن، المعني بصياغة التقرير، للاتصال مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن وتبادل الآراء معها حول مواد التقرير وشكله ومضمونه، وكذلك للإحاطات الإعلامية التي يقدمها رئيس مجلس الأمن عن التقرير قبل وبعد إصداره.

إن الوظيفة الأساسية للتقرير هي تقديم صورة شاملة وناضجة إلى الجمعية العامة عن أعمال المجلس وإنجازاته في مجالي السلم والأمن الدوليين. وبطبيعة الحال، فإننا نطمح دائما إلى أن يأخذ التقرير طابعا تحليليا، وأن يصاغ بصورة شمولية ومتماسكة. ولكننا، مع ذلك، يجب أن نكون واقعيين وأن نتفهم الصعوبات السياسية واللوجستية التي تمنع التقرير من التحول إلى وثيقة سياسية متكاملة، تتضمن تقييما استراتيجيا لأوضاع السلم والأمن الدوليين. ونحن لا نتوقع أن يأخذ التقرير هذا الشكل خلال السنوات القادمة، ولكننا نعتقد أن هناك مساحات واسعة وخطوات إيجابية وتحسينات عقلانية يمكن اتخاذها بحيث يستفيد منها التقرير، انطلاقا من أهمية المواضيع المطروحة أمام المجلس وارتباطها الوثيق باهتمامات مجموع الأعضاء في المنظمة. فيمكن الاستفادة، على سبيل المثال، من تناول التقرير لكيفية تعامل المجلس مع

مناقشة القضايا التي تعود في الأساس إلى الشؤون الداخلية لبلد ما ولا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وعلى المجلس أيضا أن يتجنب الخوض في المسائل التي تخرج أساسا عن نطاق مسؤولياته، كي لا يؤثر في الجهود التي تبذلها أجهزة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لأداء مهامها العادية.

وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يستغل كامل إمكاناته لتعزيز قدرته على صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، وأن يبذل بالتالي جهودا أكبر في سبيل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يعزز حوارهِ وتعاونهِ مع أجهزة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويتعين على مجلس الأمن أن يركز أكثر على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، وأن يعمل على تشجيع ودعم ما تقوم به من وساطات ومساعدات حميدة، وأن ينشئ آليات فعالة لتشاطر المعلومات مع هذه المنظمات.

وعلى مجلس الأمن أيضا أن يعمل بنشاط على إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تواجه الآن ظروفًا وتحديات جديدة. ومجلس الأمن، بصفته الهيئة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التي تأذن بنشر عمليات حفظ السلام، ينبغي له أن يحسن أساليب عمله وآلية صنع القرار فيه لمساعدة عمليات حفظ السلام على تنفيذ مهامها بصورة أكثر فعالية.

إن الصين تؤيد بحزم إدخال الإصلاحات الضرورية والمعقولة على مجلس الأمن. وأحد الأهداف الرئيسية لإصلاح مجلس الأمن هو توسيع التمثيل في المجلس حتى تعبر عضويته عن التغييرات الهائلة التي طرأت على حجم عضوية الأمم المتحدة وتشكيلتها. وعلى عملية الإصلاح أن تولى أولوية عليا لزيادة تمثيل البلدان النامية، لا سيما بلدان أفريقيا. ويجب أن يعبر الإصلاح أيضا عن التوجه نحو إضفاء

عالية من الأولوية. وسوف يستمر، بصفته الوطنية وضمن مجموعة الدول الصغيرة الخمس، في أداء دور بناء وتقديم رؤى واقعية قابلة للتطبيق، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن. إن تلك الرؤى والأفكار التي تتعلق بإصلاح أساليب عمل المجلس يجب ألا تكون رهينة التقدم المنشود في العناصر الأخرى المتصلة بإصلاح مجلس الأمن، مثل فئات العضوية وتوسيع المجلس واستخدام حق النقض. ولكنها، في رأينا، مجالات عمل محتملة يمكن تحقيق نجاحات سريعة فيها.

لقد قدمت مجموعة الدول الصغيرة الخمس ورقة في مطلع هذا العام تتضمن عددا من تلك الأفكار، التي نأمل أن يشاطرنا مجموع الأعضاء دعمها لنحدث تغييرا حقيقيا وملموسا في عمل المجلس.

السيد جانغ يسوي (الصين) (تكلم بالصينية):

أجرى مجلس الأمن، في غضون السنة الماضية، مداورات بشأن العديد من المسائل التي تمس السلم والأمن الدوليين. وبذل جهودا دؤوبة لتسوية القضايا الإقليمية الساخنة وتعزيز الاستقرار الإقليمي ومساعدة بلدان ما بعد الصراع في مساعي بناء السلام، وحقق العديد من النتائج الطيبة. وإلى جانب اضطلاع مجلس الأمن بواجباته سعى أيضا إلى تحسين أساليب عمله وزيادة الشفافية في عملياته. كما عزز تبادل الآراء مع الأطراف الأخرى ذات الصلة.

إن ميثاق الأمم المتحدة يعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية المقدسة عن حفظ السلم والأمن الدوليين. ونظرا لتعقيدات الظروف الدولية والتحديات الأمنية المختلفة وتوقعات الدول الأعضاء يتحمل مجلس الأمن الآن مسؤولية كبيرة.

وينبغي لمجلس الأمن، بموجب الولاية التي أسندها إليه الميثاق، أن يكرس المزيد من الطاقة لمعالجة المسائل الرئيسية الملحة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وعليه أن يمتنع عن

على عقد اجتماع اليوم بشأن البند ٩ من جدول الأعمال عن التقرير السنوي لمجلس الأمن والبند ١١٩ من جدول الأعمال بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير شيخو توروي من سيراليون، بصفته منسق لجنة العشرة التابعة للمجموعة الأفريقية، والسفير توماس ماير - هارتنغ، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على العرض الشامل والصریح لتقرير مجلس الأمن، الوارد في الوثيقة A/64/2.

أما بخصوص التقرير السنوي، فإننا نشاطر الرأي الذي أعرب عنه العديد من الوفود بأن التقرير مرة أخرى ليس أكثر من سرد زمني للأحداث. ولذلك نكرر طلبنا بأن يكون أكثر تحليلاً بغية تمكين الدول الأعضاء من تقييم أوجه قوة المجلس وإخفاقاته في معالجة حالات الصراع المختلفة. ونشاطر أيضا القلق المتزايد لدى العديد من الوفود حيال التجاوز التدريجي لمجلس الأمن على السلطات والولايات التي تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، نرى أن الوقت قد حان، بغية زيادة تحسين الشفافية والمساءلة في أساليب عمل المجلس، لوضع الصيغة النهائية للنظام الداخلي للمجلس، الذي ظل مؤقتاً طيلة العقود الستة الماضية.

لا يمكن أبداً المبالغة في التشديد على إصلاح مجلس الأمن، الذي هو أهم هيئة للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وجعل المجلس أكثر شفافية ومشروعية وخضوعاً للمساءلة هو في صميم إصلاح الأمم المتحدة. وينبغي لمجلس الأمن بعد إصلاحه أن يتمكن من تلبية التطلعات والحقوق المشروعة للمناطق الجغرافية المختلفة من العالم بطريقة مفتوحة وشفافة ومنصفة. ويتعين عليه أن يستجيب على وجه السرعة بفعالية وكفاءة لواقع العالم الجغرافي السياسي المتغير بسرعة.

الديمقراطية على العلاقات الدولية ومنح البلدان المتوسطة الحجم والصغيرة المزيد من إمكانيات الوصول إلى عملية صنع القرار في مجلس الأمن.

مجموعات المسائل الخمس التي ينطوي عليها إصلاح مجلس الأمن مترابطة ولذلك لا يجوز تناولها بنهج تدريجي مجزأ. فلا يمكن مراعاة مصالح وشواغل الدول الأعضاء بشأن مختلف المسائل إلاّ باتباع نهج متكامل أو عن طريق حل شامل.

إصلاح مجلس الأمن مسألة معقدة وحساسة ومشروع منهجي يشمل مصالح ١٩٢ دولة عضواً. وإرادة المضي قدماً واتباع نهج مرن وعملي يراعي مصالح جميع الأطراف ويؤكد على المشاورات الديمقراطية أمران ضروريان لتحقيق أهداف إصلاح المجلس. وهذه الطريقة وحدها يمكن التوصل إلى حل من شأنه أن يجسر الخلافات بين جميع الأطراف ويخدم المصالح المشتركة والطويلة الأجل لجميع الدول الأعضاء، ويمكن أن تكون نتيجة الإصلاح نتيجة مستدامة وحيوية ودينامية.

لقد شرعت الدورة الثالثة والستون في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وخلال المفاوضات، تبادلت الأطراف بصراحة وجهات النظر إزاء مجموعات المسائل الخمس بشأن إصلاح مجلس الأمن. وتقدر الصين النهج الشامل الذي اتبعه السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، والسفير ظاهر تانين، رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، في تناول مسألة إصلاح مجلس الأمن. ويجدون الأمل أن تستمر الجمعية العامة في هذه الدورة بالالتزام بمبدأ ضمان ملكية الدول الأعضاء وأن تراعي على الوجه الأكمل شواغل جميع الأطراف بينما تسعى جاهدة إلى التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء.

السيد صبورن (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أنضم إلى زملائي في توجيه الشكر لكم، سيدي،

كسر طوق الجمود حول إصلاح مجلس الأمن الذي ظل متعثرا في الفريق العامل المفتوح العضوية منذ أكثر من ١٤ سنة. وفي هذا السياق أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، على التنفيذ السريع للمقرر ٥٥٧/٦٢ ببدء المفاوضات الحكومية الدولية بتعيين السفير الأفغاني ظاهر تانين، لترؤس تلك المفاوضات في جلسات عامة غير رسمية للجمعية العامة بالنيابة عنه.

ولكن يتعين علينا أن نعترف بأن جولات المفاوضات الثلاث التي عقدت أثناء الدورة الثالثة والستين اتسمت بطابع المناقشة، حيث اقتصر على قيام الدول الأعضاء ومجموعات الدول بإعادة تسجيل مواقفها ومقترحاتها بدلا من الدخول في مفاوضات حقيقية. مع ذلك كانت إحدى النتائج الإيجابية لجولات المفاوضات الثلاث تضيق شقة الخلاف حول الخيارات التي يمكن أن تستأثر بأوسع قدر ممكن من التأييد. ووجهة النظر هذه رسخها ضمنا السفير تانين نفسه عندما ذكر، في رسالته المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أن النموذج الذي حظي بأوسع دعم كان التوسيع في فئتي العضوية.

وتنقق اتفاقا تاما مع هذه النتيجة لأنها تترجم حقا التزامه الثابت بالألا يتحيز أبدا لأي من المواقف مع الانحياز دائما إلى التقدم. وفي هذا الصدد نشجع السفير ظاهر تانين، الذي أعاد رئيس الجمعية العامة تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية، على مواصلة جهوده في اتجاه إيجابي وعلى وضع نص يستقطب أوسع دعم ممكن لإرشاد الدول الأعضاء في المفاوضات.

إننا نعتبر هذا النهج منطقيا جدا وعقلانيا، خاصة في ضوء الصلاحيات التي حوله إياها رئيس الجمعية العامة والثقة التي وضعها فيه، وهو ما وافقنا عليه جميعا بالإجماع. ولكن إذا ظلت الرئاسة مترددة في وضع نص محدد،

غير أننا، نرى أنه لا يمكن أن يكون إصلاح مجلس الأمن مجديا بدون توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة كليهما. فالعضوية الدائمة وحق النقض اللذين يتمتع بهما الأعضاء الدائمون وضعاهم في فئة عضوية أكثر "مساواة" من الأعضاء الآخرين في المنظمة التي يقوم ميثاقها على الحقوق السيادية المتساوية.

أما والأمر على هذا النحو، - ومن المحتمل أن يستمر هكذا لعقود قادمة - فإن السبيل الوحيد لعلاج هذا الوضع هو تعزيز مشروعية المجلس وإنصافه وفعالته بإضافة أعضاء دائمين جدد. وعلى أية حال، بعد حوالي ٦٤ سنة من تأسيس الأمم المتحدة، حان الوقت لتشاطر سلطات الخمسة الدائمين الحاليين مع قادمين جدد إلى الميدان مستعدين لتحمل نصيبهم العادل من المسؤولية بموجب الميثاق ومن أجل المصالح الأوسع للمجتمع الدولي. ويعتبر توسيع مجموعة الثمانية لتصبح مجموعة العشرين مثالا حيا على الجهود المبذولة لتنسيق الحكم الاقتصادي والمالي العالمي على مستوى القمة. وإن توسيع مجلس الأمن لا يجوز أن يتخلف عن الركب.

ولئن كانت التحسينات في أساليب عمل مجلس الأمن تتسم بأهمية جوهرية إذا ما توخينا زيادة شفافيته وخضوعه للمساءلة، فإن التوسيع يظل العنصر الأساسي في الإصلاح الشامل المجدي لمجلس الأمن، لا سيما في فئة العضوية الدائمة. وإن اتخاذ إجراء حاسم حول توسيع العضوية في الفئة الدائمة سيطلق العنان لديناميات معالجة المسائل الأخرى التي تستأثر باهتمام جماعي مثل التمثيل الإقليمي والتوزيع الجغرافي العادل وتمثيل الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم وتخصيص مقعد دوري للدول الجزرية النامية الصغيرة، وفقا لاقتراح الجماعة الكاريبية، ومسألة حق النقض.

إن مقرر الجمعية العامة التاريخي ٥٥٧/٦٢، الذي طالب بجملة أمور منها بدء المفاوضات الحكومية الدولية،

آذار/مارس ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6092). ونرحب بإيفاد المجلس بعثة إلى أفريقيا تخللتها زيارات إلى إثيوبيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا، بقصد الحصول على معرفة مباشرة بالحالة في الميدان. ونلاحظ أيضا مع التقدير أن المجلس اعتمد عددا من القرارات المهمة حول محاربة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، مما يعث بإشارة واضحة إلى العالم بأن العزم الدولي معقود على محاربة تلك البلية.

ويسرنا أن نلاحظ التقدم المحرز في تحسين أساليب عمل المجلس. إن التقرير يفني بواجب المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة ويشكل جزءا من التزامه بزيادة الشفافية والخضوع للمساءلة. ونرحب بالتدابير التي اتخذها المجلس لمزاولة أعماله بطريقة أكثر انفتاحا واشتمالية. لذلك نجدونا الأمل أن تصبح روح المشاركة هذه مع العضوية العامة للأمم المتحدة دليلا على اهتمام المجلس بتحسين أساليب عمله تحسينا مخلصا ولموسا للوفاء بتوقعات هذه الجمعية. ونحن، شأننا شأن الآخرين، نلاحظ أنه لئن كان قد تحقق تقدم في أساليب عمل المجلس، فإن المجال للتحسين ما زال واسعا لتمكين المجلس من تحقيق الشفافية والخضوع للمساءلة والاشتمالية.

بالانتقال إلى البند ١١٩ من جدول الأعمال المتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل ذات الصلة، نلاحظ أن هذا البند ظل مدرجا في جدول أعمال هذه الجمعية منذ أكثر من ١٠ سنوات. وإن التقدم بشأن هذه المسألة كان بطيئا وصعبا بسبب اختلاف مصالح ومطامح ومرامي الأعضاء. لكننا إذا توخينا الجدوية حول الحاجة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، فإننا يتعين علينا أن نبذل جهدا جهيدا للتقريب بين وجهات النظر المختلفة نحو نقطة تلاق مشتركة تمكن من تحقيق الآمال والوفاء بمطامح الجميع.

فإن النهج الذي تنادي به الدول الأعضاء سيظل بديلا وجيها. وعلى أية حال، لا أعذار لدينا إذا خيبنا آمال وتوقعات رؤساء الدول والحكومات الواردة في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي (القرار ١/٦٠)، التي تدعو، من جملة ما تدعو إليه، إلى إصلاح مبكر شامل لمجلس الأمن.

ختاما، أود أن أكرر أن موريشيوس تظل صامدة في تأييدها لتوافق آراء إزولوبيني، الذي يطالب بمقعدتين لأفريقيا في فئة العضوية الدائمة مع كل الحقوق والامتيازات المترتبة على تلك الفئة، بما فيها حق النقض ما دام ذلك الحق قائما. وعلاوة على ذلك نكرر تأييدنا القاطع لترشيح الهند وبلد من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي للعضوية الدائمة في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

الوقت بالنسبة إلى المشاورات والمداولات المضنية ولى. يلزمنا أن نتصرف وأن نتصرف الآن، وهو ما نوه به وعن حق الممثل الدائم للفلبين يوم أمس (انظر A/64/PV.44). وفي هذا السياق نتطلع قدما إلى استئناف المفاوضات الحكومية الدولية بمباركتكم، سيدي، في أقرب تاريخ ممكن.

السيد مويثا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الهام للجمعية العامة. واسمحوا لي بداية أن أقول إن بيان وفدي متوافق تماما مع البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسيراليون بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية ومع البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. كما أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن على التقرير الذي عرضه (A/64/2)، وكذلك البعثة الدائمة لأوغندا على جهودها في صياغة تقرير هذه السنة.

أحاط وفدي علما بتركيز اهتمام مجلس الأمن على حالات الصراع في أفريقيا، بما في ذلك المناقشة الرفيعة المستوى المكرسة للسلام والأمن في أفريقيا، المعقودة في

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أنه بعد سنين من المناقشات والمفاوضات بشأن هذه المسألة الهامة، حان الوقت الآن لتحقيق توافق في الآراء، وجمع العناصر التي توحدنا، والسعي إلى إيجاد حل يعبئ أوسع قبول سياسي ممكن لمجلس مصلح.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود الوفد النيجري أن يعرب عن تقديره لكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المشتركة عن البند ٩ من جدول الأعمال، بشأن التقرير المقدم إلى الجمعية العامة والمتعلق بأنشطة مجلس الأمن للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (A/64/2)، وعن البند ١١٩ من جدول الأعمال بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. ونشكر كذلك رئاسة النمسا لمجلس الأمن على عرض التقرير، وأوغندا التي ترأست المجلس في تموز/يوليه وعملت على تجميع التقرير.

واضح من التقرير المعروض علينا أن مجلس الأمن كانت له دورة مليئة بالعمل ومثمرة، إذ عقد ٢٢٨ جلسة رسمية، منها ٢٠٥ جلسات علنية، و ١٨ جلسة عقدت خصيصا مع البلدان المساهمة بقوات. إضافة إلى ذلك، تم اتخاذ ٥٣ قرارا فيما جرى إصدار ٤٣ بيانا رئاسيا و ٣٥ بيانا للصحافة خلال الفترة قيد النظر.

وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

ونحن نقدر الفرصة التي أتاحت لإجراء مشاورات غير رسمية مع الأعضاء من غير المجلس خلال تجميع التقرير، وهي سابقة حميدة أوجدتها فيتمت نام في تموز/يوليه ٢٠٠٨. ونشيد أيضا بالاهتمام الذي أولي لأفريقيا، والإجراءات المناسبة التي اتخذت بشأن بعض حالات الصراع في تلك

ولما كانت التحديات التي نواجهها تكتسي طابعا عالميا أكثر وأكثر، فإن العالم ما فتى يلجأ إلى الأمم المتحدة حتى ترسم مسارا عالميا مشتركا لتذليل أشد المصاعب التي تواجهها البشرية. وثمة تسليم واضح بالدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في وضع تفاصيل حلولنا المشتركة. وبالتالي، وحتى تكون الأمم المتحدة مجهزة بما يلزمها لمواجهة تلك التحديات، فإن المنظمة يتحتم عليها أن تكيف نفسها مع الواقع الراهن وأن تتغير حتى تعبر عنه. وعلى وجه التحديد يجب توسيع مجلس الأمن وجعله أكثر ديمقراطية وأوسع تمثيلا لعالم اليوم. وفي عملية التوسيع تلك ينبغي ترضية أفريقيا، بما في ذلك في فئة العضوية الدائمة، مع كل الحقوق والامتيازات المترتبة على تلك العضوية.

وقد ذكر رئيس وزراء كينيا هذه الجمعية، في خطابه يوم الجمعة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بما يلي:

”إن العالم لم يعد في وسعه أن يواصل هميش قارة تشكل وطن ما يقرب من بليون إنسان. هذا خطأ من حيث المبدأ، ولكنه خطأ أفدح على صعيد الممارسة. فلا يمكننا إيجاد حلول مستدامة لتحدياتنا عندما يحرم جزء كبير من البشرية من صوته ومن الاضطلاع بدوره في ذلك المسعى إلى السلام“ (انظر A/64/PV.8).

وأظهرت الدول الأعضاء اهتماما شديدا بعملية الإصلاح، مثلما تبينه المشاركة الكثيفة طوال الجولات الأولى والثانية والثالثة من المفاوضات، و نعتقد أن النشاط لإجراء المزيد من النقاش حول المسألة ما زال قائما ومتقدما. ويتعين إذا الحفاظ على الزخم الذي تولد خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية، ونحن بالتأكيد نحتاج إلى المضي قدما نحو تقديم اقتراحات هامة ترمي إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة.

القارة، فضلا عن المراجعة المتواصلة على أساس دوري لجهود بناء السلام الجارية في أربعة بلدان أفريقية.

إن تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، موضع تقدير كبير، وكذلك المناقشة الجارية في المجلس بشأن تلك المسألة. ويجدوننا أمل وطميد أن يجري حل جميع المشاكل الشائكة في الوقت المناسب بغية أن تولى المسألة الأولوية التي تستحقها.

لقد أتاحت للوفود والمجموعات فرصة كافية للإعراب عن آرائها ومواقفها باستفاضة حول جميع المتغيرات الخمسة الواردة في المقرر ٥٥٧/٦٢. لذلك، لا نرى فائدة من استمرار وجود الفريق العامل المفتوح باب العضوية، رغم الفقرة ١٧ (ج) من تقرير الفريق العامل.

وما زلنا على رأينا أن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكتمل بدون زيادة حجم وتشكيل مجلس الأمن، بغية أن يكون انعكاسا للاتجاهات والحقائق العالمية الراهنة. وينبغي لهذا الإصلاح أن يجعل هيكلية المجلس أكثر تمثيلا وأكثر كفاءة وأكثر شفافية وأكثر شرعية، نظرا لسلسلة التغيرات التي حدثت في علاقات القوى طوال السنوات الـ ٦٠ الماضية. وهذا سيمكن المجلس أيضا من تعزيز مكانته ومصداقيته، لا سيما أن عدة أطراف سياسية واقتصادية برزت على الساحة الدولية لها القدرة على الإسهام إسهاما هائلا في صون السلم والأمن الدوليين وفي الاستقرار الإقليمي. وينبغي لمجلس الأمن المصلح أن يتيح فرصة وصول أكبر ومشاركة أفضل للدول الصغيرة والكبيرة على السواء، بحيث ينبغي عدم تهميش أية دولة عضو أو جعلها غير ممثلة على النحو الواجب.

وتؤيد نيجيريا المفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن. لكننا نأسف لنهج التباطؤ الذي ينتهجه بعض الأعضاء، مما أدى إلى عادة تقديم متغيرات لا تفسير لها بغية صرف الأنظار عن عملية المفاوضات الجارية. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي نعمل على إحراز

القارة، فضلا عن المراجعة المتواصلة على أساس دوري لجهود بناء السلام الجارية في أربعة بلدان أفريقية.

إن تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، موضع تقدير كبير، وكذلك المناقشة الجارية في المجلس بشأن تلك المسألة. ويجدوننا أمل وطميد أن يجري حل جميع المشاكل الشائكة في الوقت المناسب بغية أن تولى المسألة الأولوية التي تستحقها.

وزيارة أعضاء المجلس إلى مقر الاتحاد الأفريقي وبعض بؤر التوتر في أفريقيا ينبغي ألا تيسر تبادل الآراء والتفاعل فحسب، وإنما أن توفر أيضا الفرصة لإجراء تقييم شخصي للحالة على الأرض. ونأمل أن تتواصل هذه التبادلات والتفاعلات وأن تتحسن، ونشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم المستديمة في صون السلم والأمن الدوليين.

ورغم هذه الحقائق، نلاحظ أن شكل التقرير لم يتغير عما كان عليه في السنوات الماضية. فهو في شكله الراهن أقرب إلى السرد، ويفتقر إلى المعلومات والتحليلات العميقة. لذلك يفضل وفدي أن يرى حالة يبدأ فيها إجراء مناقشات غير رسمية مع أعضاء من غير المجلس خلال إعداد المسودة الأولى للتقرير. ونريد أيضا أن نشدد على ضرورة أن يأتي التقرير انعكاسا للمسائل التي أجرى المجلس مداورات بشأنها وإنما لم يتخذ قرارات حولها.

أما بالنسبة إلى إصلاح مجلس الأمن، فنود أن نكرر التأكيد على ما يلي: أولا، إن الخطوات الكبيرة التي اتخذت خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة أدت إلى اتخاذ المقرر ٥٥٧/٦٢، وأفضت إلى المفاوضات الحكومية الدولية. وما زال ذلك المقرر هاما بعد الفترة التي فقد فيها الفريق العامل المفتوح باب العضوية وهجه. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد إشادة براءة بالسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة

الدولية لأن يصدر ورقة تتضمن مقترحات وآراء الدول الأعضاء وتقييم مدى تقبل تلك المقترحات.

وفي الختام، أود بالنيابة عن نيجيريا حكومة وشعبا أن أعرب عن تقديري العميق لجميع الدول الأعضاء على منحنا الولاية من خلال تصويتها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، للمساهمة في الجهود الرامية إلى إعلاء شأن السلم والأمن الدوليين وصورتهما. وسوف نحافظ بشدة على هذه الولاية وسنسخرها ليس لخدمة أفريقيا فحسب، ولكن لخدمة المجتمع الدولي بأسره. وسوف تتسم جهودنا في المجلس بالتضامن والتعاون والالتزام والتشاور. ونعتقد أنه بالتصميم الواضح بوسعنا جميعا أن نقف صفا واحدا وأن نستجمع الإرادة السياسية المنشودة التي ستفضي إلى مجلس أمن مُصلح.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم ياسيادة الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المشتركة والتي توفر فرصة طيبة للتأمل في أنشطة مجلس الأمن وفي عملية إصلاح مجلس الأمن الجارية حاليا.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير توماس ماير - هارتينغ، الممثل الدائم للنمسا ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ على عرضه للتقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة (A/64/2). كذلك أود أن أشكر وفد أوغندا على جهوده في إعداد التقرير وتنسيقه مع الدول الأعضاء.

إن التقرير يقدم وصفا دقيقا لعمل المجلس ويبين تعدد القضايا المدرجة في جدول أعماله. ويتطرق أيضا إلى عبء العمل الثقيل حيث أن المسائل الأفريقية لا تزال تتصدر أعماله، ولا سيما في سياق جهود حفظ السلام وبناء السلام. وأخيرا يشير التقرير، ولئن كان بصورة غير مباشرة، إلى العديد من التحديات الهامة الماثلة أمام المجلس وفي الحقيقة أمام منظمنا برمتها.

نتائج ملموسة بشأن هذه العناصر التي أعربت حيالها الدول الأعضاء عن أفضليات خلال سلسلة المفاوضات.

وقضية أفريقيا هي مثال واضح على عدم وجود إنصاف في المجلس. فهي منطقة تضم ٥٣ عضوا وتظل بدون تمثيل في فئة المقاعد الدائمة لمجلس الأمن؛ ولم يكن حالها أفضل في فئة غير الدائمين، إذ ليس لديها سوى ثلاثة مقاعد. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إزالة هذا الظلم التاريخي، حيث تولى أفريقيا اعتبارا خاصا إزاء المقاعد الـ ٢٦ المقترحة لفئتي الدائمين وغير الدائمين، فتمنح على الأقل ممثلين اثنين في فئة الدائمين وخمسة ممثلين في فئة غير الدائمين. والمناطق الأخرى الأقل تمثيلا حاليا، مثل منطقة البحر الكاريبي، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، آسيا والدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي إعطاؤها قسطها الواجب.

وطرائق عمل مجلس الأمن ينبغي ألا تقتصر على أعضاء المجلس وحدهم، لا سيما بالنظر إلى اتساع الأنشطة التي يقوم بها المجلس. مما تخلفه من آثار مالية وقانونية وأمنية على أعضاء المجلس وغير أعضاء المجلس على السواء. وندعو أيضا إلى جعل عملية صنع القرار في المجلس شفافة وحاضعة للمساءلة. وهذا يشجع الكثير من غير أعضاء المجلس على زيادة الاهتمام بأنشطة المجلس وزيادة انخراطهم في تقاسم أعبائه. وفي هذا الصدد، تؤيد نيجيريا المقترحات المتعلقة بالشفافية والمساءلة وغير ذلك من التدابير التي اقترحتها مجموعة الدول الخمس الصغيرة. ونحض الدول الأعضاء على أن تمنع التفكير في تلك المقترحات وأن تضيف عليها الدعم اللازم.

وتؤيد نيجيريا بنفس القدر تقوية العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا للميثاق. ويتعين على المجلس عدم التعدي على مسؤوليات واختصاصات الجمعية العامة. ونعتقد أنه قد حان الوقت لرئيس المفاوضات الحكومية

الانقسام والفرقة، وبدلاً من ذلك يجب أن ينصب تركيزنا على الأفكار التي تنطوي على إمكانية ضمان توفر أكبر قدر ممكن من المؤازرة السياسية في ما بين الأعضاء. وأود أن أوضح بإيجاز الكيفية التي يمكننا بها أن نحقق تقدماً بالنظر إلى اختلافاتنا.

إن تركيا، بوصفها عضواً في المجلس بدأت العمل فيه بعد نصف قرن تقريباً من وجوده، تستفيد فائدة هائلة من تلك الخبرة الفريدة والمسؤولية. ونعتقد بأن تلك الخبرة لا ينبغي أن تكون امتيازاً قاصراً على الأقلية المحظوظة، بل ينبغي أن تكون متاحة لجميع الدول الأعضاء التي تطمح إلى ذلك، صغيرة كانت أم كبيرة، متقدمة النمو أو من أقل البلدان نمواً.

ينبغي بصورة خاصة تمكين تلك الدول الأعضاء التي حُبِّيت بالوسائل والقدرات لإحلال السلام والاستقرار في منطقتها وخارجها من المشاركة بفعالية أكثر في عمل المجلس. لذلك سنؤيد توسيع تمثيل هذه الدول الأعضاء في المجلس. ونعتقد أن النهج الوسط الذي يشتمل على مقاعد متجددة أو لأجل أطول، يمكن أن يوفر تلك العضوية الموسعة. ونحن مستعدون لزيادة استكشاف هذه الفكرة في الجولات المتعاقبة للمفاوضات الحكومية الدولية. وثمة طريقة للمضي قدماً على الرغم من اختلافاتنا في الرأي في ما يتعلق بفعلي العضوية، ربما التفكير في طرق لتأييد مبدأ التمثيل الإقليمي والتوصل إلى توزيع جغرافي عادل في المجلس. وهذا النهج قد لا يواجه معارضة شديدة لدى العديد منا أكثر من مناقشة ما إذا كانت العضوية الدائمة لمجموعة بعينها من الدول الأعضاء قد تحسن التمثيل الإقليمي في المجلس وكيفية تحقيق ذلك.

إن التكوين الحالي لمجلس الأمن يجسد توازناً معيناً في القوة، أي توازن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومعظم

إن تركيا بوصفها عضواً في المجلس للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، ستواصل عرض وجهة نظرها ومساهماتها في التصدي لتلك التحديات خلال عضويتها في المجلس وبعد انتهائها. لقد استمعنا أيضاً وبغناية للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في ما يتعلق بطبيعة التقرير. وبوصفنا عضواً في المجلس سنبدل قصارى جهدنا لمراعاة تلك الآراء قدر الإمكان في إعداد تقرير العام المقبل.

أغتنم أيضاً هذه الفرصة لأكرر بإيجاز موقف تركيا من إصلاح مجلس الأمن. إن تركيا ما انفكت ملتزمة التزاماً كاملاً بإصلاح المجلس بحيث يصبح أكثر ديمقراطية وتمثيلاً ومساءلة وشفافية. وعلى الرغم من أنه تم إنجاز الكثير في هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة لا يزال يوجد مجال كبير لتحسين أساليب عمل المجلس لزيادة شفافيته ومساءلته وشموليته. ومن هنا نشجع المجلس على مواصلة جهوده لتحقيق تلك الغاية. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أيضاً أن إصلاح مجلس الأمن يتصل اتصالاً وثيقاً بتنشيط الجمعية العامة، ولذلك ينبغي لهاتين العمليتين أن توأما المضي معاً وفي آن واحد.

لقد شارك بلدي بمهمة في عمل الفريق المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن وكذلك في المفاوضات الحكومية الدولية اللاحقة التي بدأت في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن الجولات الثلاث الماضية من المفاوضات الحكومية الدولية كانت مفيدة في تفحص العناصر القابلة للتفاوض واستكشاف الروابط الأساسية في ما بينها، نعتقد أن الأعضاء ما برحوا منقسمين بشأن هذه المسائل كفعلي العضوية ومسألة حق النقض.

ولا نرى كثيراً من الجدوى في الخوض مطولاً في تلك المسائل في الجولات المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية. بل ينبغي لنا بالأحرى أن نسعى إلى إحراز تقدم بالتخلي حالياً عن وجهات النظر تلك التي تبعث على

المطالب الأفريقية التي وردت في توافق ازولويني وإعلان سرت، على أن تمنح أحد هذين المقعدين الدائمين منذ الآن، وقبل أن تنتهي عملية المفاوضات الحكومية الدولية لكي تكون إفريقيا على قدم المساواة مع المجموعات الإقليمية الأخرى في عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

إن تركيبة مجلس الأمن الحالية في الفئة الدائمة المكونة من دول بصفته الوطنية قد أثبتت عدم نجاعتها. فكلنا يدرك أن مجلس الأمن بتركيبته الحالية قد فشل في أن يكون أداة ديمقراطية شفافة تحقق الأمن والسلم الدوليين بسبب سيطرة دول دائمة العضوية عليه، وإساءة بعضها للاستخدام المفرط لامتياز حق النقض سعياً لتحقيق مصالح وطنية ضيقة. ويقع على عاتقنا جميعاً واجب تصحيح هذا الوضع والتخلص من الأناية الوطنية والتفكير في طريقة تضمن الحفاظ على الأمم المتحدة كمحفل للعمل الجماعي المشترك لحفظ الأمن والسلم وتحقيق التنمية والازدهار والتمتع بالحقوق والحريات الأساسية للجميع. علينا أن نعمل على أن يكون مجلس الأمن ذا مصداقية من خلال النظر في إجراء تغيير جذري على العضوية في الفئة الدائمة من خلال استبدال عضوية الدول بعضوية الاتحادات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، واتحاد أمريكا اللاتينية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية وجامعة الدول العربية. وينبغي أن يكون الأعضاء الممثلون للاتحادات متساوين في الحقوق والواجبات وأن يكون امتياز النقض لكافة الأعضاء أو لا يكون لأحد. من ناحية أخرى ينبغي أن تُنقل صلاحيات مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ليصبح المجلس الأداة التنفيذية لقرارات الجمعية العامة صاحبة الشرعية الحقيقية لأنها تعبر عن إرادة كل الدول الأعضاء، وهي البرلمان الأممي.

ما زلنا نعتقد أن تقرير مجلس الأمن لا يعطي صورة واضحة عما يجري في مجلس الأمن، ولم يعكس التزام المجلس

المقترحات مطروحة على الطاولة وتهدف إلى استمرار تعديل توازن القوة ذلك وتكيفه مع حقائق عالم اليوم. ومهما يكن من أمر، نعتقد أيضاً أن هناك حاجة لمجلس مُصلح يجسد مجموعة من القيم المشتركة بالإضافة إلى هيكل قوة أوسع.

في الحقيقة إن تكوين المجلس ينبغي أن يركز بصورة أكثر على القيم والمبادئ. فالديمقراطية والتعددية والمساواة والتمثيل الإقليمي هي بعض من هذه القيم والمبادئ، إنها تتزامن بالكامل مع المبادئ والقيم التي تنادي بها مجموعتنا وتدافع عنها. وسنواصل في المستقبل البناء على تلك المبادئ ونهتدي بها بطريقة بناءة.

السيد شلغم (الجمهورية العربية الليبية): سيدي

الرئيس، أود في البداية التأكيد على دعمنا لكل ما ورد في كلمة مندوب سيراليون الموقر باسم المجموعة الأفريقية، وأريد أن أضيف بعض الملاحظات التي تعتقد ليبياً أنها مهمة في عملية إصلاح مجلس الأمن.

لا شك أن مجلس الأمن بتركيبته الحالية يعكس ميزان القوة الذي كان سائداً سنة ١٩٤٥ عندما كانت معظم الدول الأعضاء الحالية في الأمم المتحدة تزرع تحت الاستعمار.

لقد كانت القارة الأفريقية أكبر متضرر من تلك الترتيبات التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك تركيبة مجلس الأمن التي تمت في غياب أغلب دولها. واليوم، بعد أن نالت الدول الأفريقية استقلالها وأصبحت تمثل أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة، لا بد من إنصافها والاعتراف بحقوقها، وتصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بها وإنهاء تمثيلها. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إتاحة الفرصة لها لتكون ممثلة تمثيلاً عادلاً في مجلس الأمن، بأن تعطى مقعدين دائمين بكل امتيازات وصلاحيات المقاعد الدائمة الحالية، بما في ذلك امتياز النقض، وخمسة مقاعد غير دائمة وفق

ذلك الحوار، بل هي مجرد ملاحظة تملئها ضالة التقدم المحرز حتى الآن في سد الفجوات بين مختلف المواقف. وبالرغم من ذلك فإن وفدنا قد تابع باهتمام بالغ كل ما ذكر اليوم وبالأمس.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد محمد (السودان)

لقد تابعنا المناقشة عن كذب وأعرنا أذنا صاغية لجميع الآراء التي أدلي بها. وإزاء تلك الخلفية، تواصل أستراليا تأييدها لتوسيع المجلس في فئتي العضوية الدائمة والمنتخبة.

فيما يتعلق بالعضوية الدائمة، نؤمن بأن التوسيع ينبغي أن يأخذ في الاعتبار التوزيع الجغرافي العادل وأن يضع نصب عينيه الإسهامات المقدمة في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وعلى أساس ذلك، نرى أن بلدا مثل اليابان على سبيل المثال ينبغي أن يكون ضمن الأعضاء الدائمين لما له من ثقل في النظام الدولي وما يقدمه من إسهام.

كذلك نعتقد أن توسيع المجلس يجب أن يشمل تمثيلا لائقا لأفريقيا، تلك المنطقة التي تضم أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة. لقد ذكرت لنا الوفود الأفريقية في الاجتماعات التي عقدت في الآونة الأخيرة أنها تطالب بمقعدين دائمين في المجلس كحد أدنى؛ ويبدو لنا ذلك عين العقل. وكما ذكر أحد أوائل المتكلمين بالأمس، فإن غياب أفريقيا من صفوف الأعضاء الدائمين ظلم تاريخي، وتلك ملاحظة تبدو لنا معقولة أيضا. كما نؤيد الدعوة إلى تصحيح حرمان أمريكا اللاتينية من العضوية الدائمة.

وإذا تركنا جانبا مسألة توسيع المجلس، فإننا كوفد نركّز بقوة على مسألة إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن لما تتسم به في رأينا من أهمية حيوية لتعزيز مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على بلوغ الأهداف التي حددها الميثاق.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأشكر السفير الأفغاني تانين على جهوده الدؤوبة واجتهاده كرئيس

بما ورد في قرارات الجمعية العامة، وخاصة فيما يتعلق بالابتعاد عن الجانب السردي، وتضمين التقرير تحليلاً للاعتبارات التي اتخذت على أساسها قرارات المجلس، ومواقف الدول المختلفة وخاصة الدول الدائمة العضوية، وكذلك الأسباب التي حالت دون اتخاذ المجلس لمواقف صارمة في قضايا هامة تتعلق بحفظ الأمن والسلم الدوليين.

نأمل أن يكون تقرير مجلس الأمن في المستقبل أكثر جدوى، وأن يورد تفاصيل الأسباب التي أعاققت المجلس عن أداء ولايته في حفظ الأمن والسلم الدوليين. ونأمل أن تتصرف الجمعية العامة في الوقت المناسب لتعويض العجز الذي ينتاب المجلس من وقت آخر بسبب استخدام امتياز النقض.

السيد غولدرزينو فسكي (أستراليا) (تكلم

بالإنكليزية): من فوائد التكلم في هذه المرحلة المتأخرة من المناقشة أن معظم الأمور قد ذكرت بالفعل، ولذا فسأسعى إلى الإيجاز في ملاحظاتي.

أولا، نشكر مجلس الأمن على تقريره السنوي (A/64/2)، والممثل الدائم لأستراليا، السفير ماير - هارتينغ، على عرضه للتقرير أمام الجمعية العامة.

إننا نقدر عملية المشاورات مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن التي قامت بها وفود أوغندا وفييت نام وأستراليا، ولكنني على غرار كثيرين سبقوني في الكلام، أشعر بالأسف لعدم التحليل العميق لعمل المجلس مما كان سيجعل الوثيقة أكثر قيمة.

فيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن التي طال الجدال حولها، فإننا نتساءل عن مدى الفائدة الحقيقية لما جرى اليوم وبالأمس من تبادل للآراء على الرغم من أنه كان شيقا من الناحية الفكرية ومهما للغاية من الناحية الفنية. وأنا لا أقصد بذلك توجيه النقد لأي ممن شاركوا في

وعلى مدار الأشهر الـ ١٢ الماضية لاحظنا التحسن الكبير الذي طرأ على عملية التفاوض بشأن ذلك الإصلاح الأساسي. ونحن نعتقد بقوة أن علينا تجديد جهودنا لتحقيق توافق مقبول بشأن إصلاح مجلس الأمن ضمن فترة زمنية معقولة. إن وجود مجلس أمن موسع ويعبر عن تمثيل جغرافي أكثر توازناً، وله أساليب عمل أكثر شفافية، ويأخذ في الاعتبار حقائق الواقع الجديدة في العالم - هذا كله يمثل قضايا أساسية وعادلة تماماً. إن صعوبة التوصل إلى اتفاق شامل تكمن في عدم قدرتنا على إخضاع مصالحنا الوطنية لمصالحنا الدولية.

ويتعين علينا أن نعمل على تحقيق حل توافقي لا يسر أحدا منا على المستوى الوطني ولكنه يعزز ثقتنا جميعاً بمجلس الأمن وبدوره الأساسي في الأمم المتحدة. وسان مارينو على استعداد لأن تؤدي دورها في هذا الجهد الجماعي. ونحن الدول الأعضاء لا نملك ترف الفشل مرة تلو أخرى. وعلينا أن نمضي قدماً من أجل مصلحة مجلس الأمن والجمعية العامة والأمم المتحدة.

السيد هرميدا كاسينيلو (نيكاراغوا) (تكلم

بالإسبانية): إننا نتقدم بالشكر للرئيس على عقد هذه الجلسة. وخلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، وفي ظل توجيه وقيادة الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، بدأت عملية المفاوضات الحكومية الدولية تنظر أخيراً بطريقة حادة وبشكل نهائي في الإصلاحات الملحة اللازمة لمجلس الأمن. إننا نعرب عن أعمق العرفان للأب ميغيل ولشقيقنا السفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على جهودهما. ونحن نرحب باستمرار عملية الإصلاح التي يمثلها السفير تانين بشخصه، والذي نشكره على قيادته القيمة.

وكما ذكرت للتو، فقد شاهدنا أخيراً بداية المفاوضات الحكومية الدولية، التي ظلت تطالب بها الأغلبية

للمفاوضات الرامية إلى جعل توافق الآراء في متناول الدول الأعضاء. إن مهمته بالغة الصعوبة وأنا أؤكد له على دعم أستراليا الثابت له وثقتها به. كما أرحب بالعرض الذي قدمه رئيس الجمعية العامة عند افتتاح هذه المناقشة بأن يضطلع بدور متعاضم في المداولات وبأن يسعى إلى مساعدتنا على بلوغ توافق الآراء بشأن هذه المسألة الهامة.

إننا نتطلع إلى الإسهام بشكل بّناء في الجولة القادمة للمفاوضات وأن يكون المبدأ الذي نسترشد به هو جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً من ذي قبل وبالتالي قادراً على التحرك بقدر أكبر من النفوذ والوحدة والمصداقية. ومع ذلك، فثمة خطر واحد اعتقد أن علينا أن ندركه. وأعني بذلك أننا إذا ما فشلنا في إحراز تقدم، فمن الممكن تماماً أن تشغلنا الانقسامات المتزايدة فيما بين الدول الأعضاء وتزايد التركيز على تلك المسألة الواحدة - تلك الجوزة التي لا نستطيع كسرها - عن عناصر العمل الهامة الأخرى ومن شأنها أن تؤثر سلباً على اللهجة والجو اللذين في ظلها نضطلع بأعمالنا الأخرى. هذا ما ينبغي أن نأخذ جانب الحذر الشديد منه، وعلينا أن نكون على يقظة من مغبة الوقوع في ذلك الشرك.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة المشتركة بشأن بندي جدول الأعمال ٩ و ١١٩. وأود كذلك أن أشكر السفير ماير - هارتينغ ممثل النمسا على عرض تقرير مجلس الأمن (A/64/2).

وأود أن أتناول بإيجاز البند ١١٩ من جدول الأعمال، بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وما يتصل بها من مسائل. وأحيط علماً باهتمام الرئيس القوي بالدفع قدماً بذلك الإصلاح، ويسعدني أنه قد أبقى على السفير تانين بصفته ميسراً لتلك المهمة الشاقة.

وثمة مسألة تثير الشواغل بصفة خاصة وهي الحاجة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية انتخاب الأمين العام، التي يجب أن تتم عبر انتخابات حقيقية في الجمعية العامة. وبالمثل، لا يجوز لمجلس الأمن أن يتدخل في الشؤون التي تقع حصريا ضمن اختصاص الجمعية العامة.

وقد قلنا في مناسبات سابقة أن أساليب عمل مجلس الأمن لا تلبى الكثير مما نطمح إليه. فهناك حاجة إلى أساليب عمل تحول المجلس إلى جهاز قائم على الشفافية والشمولية والمشاركة، والتي تجعله مسؤولا أمام الجمعية العامة بطريقة فعالة. وتؤيد نيكاراغوا وستدعم في المستقبل الاقتراحات المقدمة انطلاقا من هذا القصد.

إن التطلعات والمطالب التاريخية لأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا في إصلاح مجلس الأمن يجب ألا يتم إحباطها ورفضها بعد الآن. ولهذا الغاية، نأمل أن تستأنف المفاوضات الحكومية الدولية فورا. ولذلك، فإن من الأمور التي لا غنى عنها أن تكون لدينا وثيقة تشكل أساسا لعملنا وتلخص مواقف الدول الأعضاء التي تلقى تأييدا واسع النطاق.

السيد غونندجي (بنن) (تكلم بالفرنسية): يعرب

وفد بلدي عن امتنانه للرئيس على عقد هذه الجلسة العامة للنظر في البندين ٩ و ١١٩ من جدول أعمال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

ويؤيد وفد بلدي البيان، بشأن هذين البندين، الذي أدلى به ممثل سيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/64/PV.43).

كما نود أن نعرب عن خالص تقديرنا لرئيس مجلس الأمن على عرضه البارح للتقرير السنوي للمجلس. ويتجلى من قراءة التقرير أن المجلس قد اضطلع خلال الفترة المشمولة بالتقرير بطائفة هامة من الأنشطة الرامية إلى التصدي

الساحقة من الدول الأعضاء على مدى عدة عقود. إن موقف نيكاراغوا إزاء هذه المسألة قد جرى التعبير عنه بوضوح تام في الماضي. وعليه، سنراعي الإيجاز الشديد والخوض المباشر في الموضوع.

يوجد توافق آراء عالمي تقريبا على إلغاء حق النقض. ونحن نؤمن بأن علينا المضي قدما وفقا لذلك. إن استخدام حق النقض وإساءة استخدامه أو التهديد باستخدامه - وهي ممارسة بالية لا تتوافق مع روح العصر وغير ديمقراطية - أمر يجب تصحيحه عبر الإصلاح. وبينما نمضي قدما بهذه الإصلاحات، التي نأمل أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إلغاء حق النقض، فإننا نؤيد الاقتراحات التي تهدف إلى تقليل وتقييد استخدامه. وعلى أي حال، ينبغي أن يكون للجمعية العامة الحق في أن تلغي أي نقض من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وتوجد أغلبية كبيرة تتفق على الحاجة إلى إصلاح حقيقي وجذري يتضمن زيادة عدد الأعضاء في كلتا فئتي العضوية - العضوية الدائمة بكل ما تنطوي عليه من حقوق وامتيازات، بما في ذلك حق النقض، وفئة الأعضاء غير الدائمين. وينبغي توسيع كلتا الفئتين وفقا للتوزيع الجغرافي العادل والحقيقي.

وتؤيد نيكاراغوا بحزم مبادرات ومطالب أشقائنا في الاتحاد الأفريقي. وينبغي إدراج المواقف الأفريقية إزاء حق النقض وتوسيع العضوية إلى ٢٥ أو ٢٦ عضوا. كما أننا نؤيد مبادرة أشقائنا الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

إن العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن موضوع يتسم بأهمية أساسية بالنسبة لإضفاء الطابع الديمقراطي والشرعي والتمثيلي والفعال على الأمم المتحدة. ولذا ينبغي أن تدرس هذه العلاقة بكل أبعادها، بما في ذلك جميع الاقتراحات، التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار بجدية بالغة إن كان لنا أن نحقق الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن.

تعرض حياة المدنيين للخطر، فإن يوما من التردد والجدال طويل أكثر من اللازم، واتخاذ إجراءات مبكرة أو تحذير الجهات المعنية أفضل من التصويت على جزاءات فيما بعد أو المحاكمة كعقاب على الجرائم المقترفة التي كان يمكن تجنبها لو تم اتخاذ موقف رادع ذي مصداقية بشأنها.

ونشيد بالجهود التي بذلها المجلس لتعزيز الشفافية في قراراته بتطبيق تدابير تصحيحية لجعل أنشطته أكثر اشتمالية وإتاحة للدول الأعضاء. وهذا جزء من دور الاستماع والانفتاح اللذين نتوقعهما من المجلس. ونشجع أعضاء المجلس على أن يواصلوا النظر في أساليب عمله وأن يدرسوا بدقة الاقتراحات المختلفة التي قدمتها الدول الأعضاء سعيا لتعزيز فعالية المجلس.

وفي هذا الصدد، يؤمن وفدي بمبدأ أن تبقى الأجهزة سيدة إجراءاتها. ولكن ينبغي ممارسة هذه الخصوصية بطريقة يمكن أن تجعل أداءها قابلا للتنبؤ به وبالتالي أكثر مصداقية. وبعبارة أخرى، ينبغي لمجلس الأمن أن يكون في مقدمة الصفوف في إصلاح أساليب عمله. وما فتئت الدول تدعو بصورة ملحّة إلى هذه الإصلاحات، كي تشعر بأنها جزء من كيفية تناول المجلس للحالات التي تقع في نطاق اختصاصه، وإن المجلس لا يستطيع تجنب هذا إذا أراد أن يحظى بثقتها باستمرار.

إن تنقيح أساليب عمل المجلس يمكن أن يعوض قليلا عن انعدام المشروعية المنشق عن هيكل المجلس غير الملائم، نظرا للوضع الجغرافي - السياسي الحالي. فلا بد من أن تؤخذ بعين الاعتبار التغيرات الكبيرة التي طرأت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة.

وعلاوة على زيادة عدد الدول الأعضاء في المنظمة أربعة أضعاف تقريبا، من ٥٠ إلى حوالي ٢٠٠، ظهرت أيضا دول قادرة وراغبة في تحمل مسؤولياتها العالمية. ويتعين

للتحديات الخطيرة المرتبطة بحفظ السلام والأمن الدولي. واتخذ المجلس قرارات في غاية الأهمية، مثل زيادة عدد موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واعتماد قراراتين لمكافحة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، الذي هو ممارسة إجرامية تحولت إلى سلاح في الحرب.

وهناك أيضا تقدم ملحوظ في تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي، مثل متابعة النظر في تقرير برودي عن حفظ السلام في أفريقيا (انظر A/63/666). وقد أتاح ذلك وضع أحكام وشروط لتمويل عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد في إطار تكليف من مجلس الأمن.

وينبغي للمجلس أن يواصل زيادة التفكير في الجوانب المختلفة لهذه المسألة للإسهام في كفاءة تنفيذ برنامج السنوات الـ ١٠ لبناء قدرة الاتحاد الأفريقي تنفيذا تاما. ونرحب بالزيارات المنتظمة التي يقوم بها المجلس، وكذلك عقد الجلسات المشتركة مع مجلس السلام والأمن في أديس أبابا.

وعلاوة على ما قام به المجلس فيما يتعلق بتنفيذ مهمته، هناك حالات حرجة إمّا لم تتم فيها تلبية توقعات الدول الأعضاء بعد أو لم يتم القيام بها في الوقت المحدد، بسبب الاختلافات في وجهات النظر داخل المجلس. وإذا أريد للمجلس أن يضع ممارسة موحدة لتناول الأنواع نفسها من الإجراءات أو للتركيز على التدابير الوقائية بدلا من رد الفعل، فمن شأن ذلك أن يزيد إلى حد كبير من نفوذه ومصداقيته.

ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن يجد المجلس الأسلوب المناسب للتجاوب الفوري مع الحالات التي تهدد آلاف الناس، كما كان الحال مع الصراع في غزة. وعندما

ولا يمكن أن يكون المجلس تمثيلاً إذا استمر في أن يفرض على الأفارقة معاناة تحمل غياب ممثلهم القديرين عن الاجتماعات الحصرية التي يقرّر فيها مصيرهم. إن مطالب أفريقيا معروفة تماماً. إن توافق آراء إزولويني وإعلان سيرت قاطعان: مقعدان دائمان على الأقل وخمسة مقاعد غير دائمة. إنها مسألة حساسية وليست مسألة هندسية متغيرة.

أما بعد، فإننا يجب أن نعتمد أفضل أساليب التفاوض لإحراز تقدم سريع والتوصل إلى تعريف متفق عليه لشكل إصلاح المجلس. ونهيب بالميسر أن يقدم وثيقة موجزة في بداية الجولة التالية من المفاوضات. وذلك يعني أننا يمكن أن نبدأ عملية صنع القرار في أقرب وقت ممكن.

وينبغي أن يكون الإصلاح إما ديمقراطياً أو غير ديمقراطي. وفي كلتا الحالتين، سنقوم بالاختيار. وهو اختيار بين النظام والفوضى، وبين الخلاص والهلاك. دعونا نتأكد أننا نتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية):

سنة بعد سنة، يعتلي هذه المنصة عدد كبير من الزملاء، واحداً تلو الآخر، ليعبروا عن وجهات نظرهم بشأن تقرير مجلس الأمن. وهذا شيء طيب، لأننا جميعاً ندرك أهمية الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن. وأعتقد أننا سمعنا هنا ما نعتبره في وفدي تعبيراً عن الغضب ودرجة من الإحباط وشعوراً بالتفاؤل الحفيف. وإني شخصياً أود أن أعبر عن التفاؤل.

والتقرير الذي عرض علينا يصور بطريقة ممتازة العمل الضخم الذي أنجزه أعضاء مجلس الأمن. وهنا أود أن أشيد بهم. وأود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على الأعمال التي أنجزوها خلال الفترة قيد الاستعراض: ٥٣ قراراً، و ٤٣ بياناً رئاسياً، و ٥٥ بياناً صحفياً. وأكتفي بذكر القليل منها لأن ذلك ليس كل ما اضطلعوا به من

على نظام الأمن الجماعي أن يقوم بإدماجها على المستوى المناسب، كي يحافظ على كامل مصداقيته بصفته الإطار العالمي للتصدي للتحديات التي تواجهها البشرية. لذا فإن من المرجح أن يكون تأجيل إصلاح المجلس إلى ما لا نهاية محفوفاً بالمخاطر، ذلك الإصلاح الذي يسعى إلى تمثيل الدول الأعضاء فيه تمثيلاً عادلاً.

وتؤيد بنن توسيع المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة كليهما، وهي ليست البلد الوحيد الذي يفكر بهذه الطريقة. وقد أظهرت المفاوضات الحكومية الدولية التي جرت هذا العام أمراً واحداً هو أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء تفضل صيغة توسيع المجلس في الفئتين.

ومن الواضح أن هذا ليس وقت إجراء التجارب، الذي تقترحه الصيغة الوسطية أو المؤقتة. وتنبثق بعض المشاريع عن القيود الوطنية وليس عن إدراك للتحديات التي تواجهها البشرية ومصالح المجتمع الدولي برمته. لذا فإن إبعاد المجلس في هذا الصدد عن مجال صنع القرار وتحمل المسؤولية والزج به في مجال التجارب من شأنه أن يضعفه وأن يؤدي إلى تآكل سلطته.

نريد مجلساً تمثيلاً يتمتع بكامل مشروعيته، كي يتمكن من اتخاذ الإجراءات الحاسمة والمسؤولة على السواء للتصدي بمصداقية للتحديات التي تواجهها البشرية، لأن البشرية بحاجة إلى سلطة تأسيسية إدماجية لمواجهة تلك التحديات.

دعونا نحرز تقدماً يستند إلى الحقائق وليس إلى الافتراضات. ثمة أمر واحد مؤكد، لأنه جزء من منطق الأداء والقدرة وهو أن مجلس الأمن يتكون من أعضائه الدائمين وأعضائه غير الدائمين ولا شيء سواهم، ولا يستطيع تجسيد المشروعية المطلوبة إذا استمر في استثناء أفريقيا من فئة الأعضاء الدائمين فيطيل بذلك أمد الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة عندما أنشئت المنظمة.

ونتحمّل أيضا مسؤولية معالجة حالات معينة، وأعتقد أنه يوجد فيما يتعلق بهذه المسألة أيضا الكثير الذي يجب الاضطلاع به هنا داخل الجمعية العامة لكفالة أن نفي بمسؤولياتنا، وأن ننتقل إلى الإصلاحات العاجلة في مسألة أساليب عمل الجمعية حتى تتماشى مع المسؤوليات تلك التي نتشاطرها.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى رئيس مجلس الأمن على تقريره، الذي يصف بوضوح، كما قلت قبل قليل، الأعمال التي أنجزها زملاؤنا الذين يشغلون مقاعد العضوية في المجلس. ونشعر بعظيم السرور لوجود ثلاثة ممثلين من القارة الأفريقية بين صفوفهم. إننا نعرف أن المجلس يولي اهتماما كثيرا - ربما أكثر من اللازم أحيانا - لحالات الصراع في أفريقيا. ولهذا نؤمن نحن الأفارقة بأننا نتحمّل مسؤولية محددة فيما يتصل بمجلس الأمن، وليس فحسب كمشاركين في المناقشات عندما تكون المناقشات مفتوحة. وهنا يسرنا أن ننوه بأن المناقشات المفتوحة صارت مألوفة أكثر - وهذا يجب قوله كحقيقة مجردة - وبأن مشاركتنا في المناقشات، لحسن الحظ، نحن الذين تظهر بلداننا على جدول أعمال المجلس، ما فتئت تزداد بصورة مستمرة. وهذا هو ما يجب أن يكون عليه الحال.

الجهد المبذول في إعداد تقرير مجلس الأمن يبين التقدم المحرز حتى الآن. وبرعاية ممثل فييت نام في العام الماضي تم إرساء أسس اتصالات مثمرة سمحت بأخذ أفكارنا وآرائنا بنظر الاعتبار في إعداد التقرير، وتلك مهمة أحسن أداءها ممثل أوغندا، وإننا نشكره.

ثمّة الكثير حقا الذي يتعين عمله ولكن ينبغي لنا ألا نتسرع. والموجودون هنا منذ مدة لا بأس بما يعرفون أننا حتى إن لم نكن قد حققنا كل أهدافنا فإن التقدم تحقق في مسألة زيادة الشفافية التي أردنا رؤيتها في مجلس الأمن؛ وفي

أعمال. ونحن نعرف كيف يعمل مجلس الأمن، لأن بلدنا كان ممثلا فيه قبل حوالي ١٣ عاما.

لكن الجميع يعرفون درجة العزم واليقين المطلوبة للتوصل إلى الاتفاق على قرار. وإن العدد ٥٣ لا يبين بمد ذاته حجم العمل المطلوب. والمزيد من التفاوض والنقاش مطلوب، في جلسات سرية، بالطبع. والمزيد من العمل مطلوب، وأعتقد أن الجمعية العامة ينبغي أن تقدر ذلك العمل، لأننا نحن، الجمعية العامة، عهدنا بمحض إرادتنا إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين.

المادة ٢٤ من الميثاق واضحة. إننا لم نتصل من واجباتنا والتزاماتنا كجمعية عامة - جمعية الأمم كافة، المتساوية في مقاعدها - ولكننا ارتأينا أنه كان ضروريا تأسيس جهاز قادر أو هيئة قادرة، على حد تعبير الميثاق، على الاستجابة بسرعة وفعالية لحالات الطوارئ. وتلك هي الطبيعة المحددة لمجلس الأمن.

وعندما نشرع في مناقشة التقرير - وسأعود فيما بعد إلى هذه النقطة المرتبطة بمسائل الإصلاح... الخ - يجب علينا أن نصون تلك الفكرة الخورية للمسؤولية الأولية، مما يعني وجود مسؤولية ثانوية في مكان ما. لا توجد مسؤولية أولية من دون مسؤولية ثانوية. نحن هنا مسؤولون عما يحدث، ويتعين علينا نحن أعضاء الجمعية العامة أن نفي بواجباتنا وأن نضطلع بصورة تامة بتلك المسؤولية. والمادة ١٠ من الميثاق، على سبيل المثال، واضحة. إن المادة ١٠ بقضي بأن الجمعية - واسمحوا لي أن أكرر ولو باختصار شديد - يمكنها أن تناقش المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، على أن يكون مفهوما أننا يجب أن نتوخى الحذر ونستثني المسائل التي تدخل ضمن المسؤولية الاختصاصية للمجلس وحده، حسبما تتصوره المادة ١٢.

من خلال تمثيل أكثر ديمقراطية، أن يأخذ تلك التغييرات في الحسبان. يجب علينا أن نتصرف ليتسنى إفساح المجال لتمكين الأعضاء الآخرين من الدخول والاضطلاع بالدور المتوخى لهم اليوم، طبعاً في ضوء مزاياهم الاقتصادية والمالية، ولكن أيضاً وفي المقام الأول في ضوء الدور الذي ما فتئوا يؤديونه كمساهمين بقوات وبالأموال في الميزانية - لأنه لا بد من وجود ميزانية ولا بد أيضاً من وجود بلدان، لحسن الحظ، تساهم في تمويل أنشطة الأمم المتحدة.

لذلك يجب أن نأخذ كل ذلك في الاعتبار حتى نتمكن - استلهاماً بأحكام المادة ٢٣ التي تحدد بوضوح الشروط التي تنضم الدولة بموجبها إلى مجلس الأمن - من أن نفتح المجلس بطريقة ديمقراطية لا تعسفية. يجب علينا أن نتصرف بطريقة تضمن مشاركة الجميع في عملية الأخذ والعطاء حتى نصل إلى نفس النتيجة. وهي أن يكون مجلس الأمن أكثر قدرة على الوفاء بواجباته وعلى تأدية الدور المناط به بموجب المادة ٢٤، من بين أمور أخرى، وأكثر فعالية في مواجهة الصراعات والتحديات.

وحتى ننجح في ذلك يجب علينا أن نتحلى بروح بناءة هنا في هذه الجمعية. يجب أن ندخل المفاوضات بما يكفي من الذهنية المفتوحة التي تجعلنا نتحرك قدماً.

ومثلما قلت من قبل، فلنقدم، مع ذلك على العمل بحكمة. لن نحدث ثورة تطيح بكل شيء أو تقلب كل شيء رأساً على عقب. وعلينا كفالة المحافظة على الهياكل من حيث فعاليتها والاستفادة منها. ونحتاج إلى كفالة أن يكون باستطاعتنا، فيما نحقق التمثيل الديمقراطي، الحفاظ أيضاً على الطابع الرئيسي لمجلس الأمن، أي كفاءته والقدرة على تلبية الفورية للاحتياجات الملحة التي تظهر فجأة.

ولقد أشير هنا بحق أننا نلاحظ على نحو متزايد أن المجلس، وأقولها بعبارة لاثقة، ينظر في مسائل كثيرة للغاية. ولعله من المفيد البحث عن سبب قيام المجلس بالنظر في كل

مسألة احترام المادتين ٣١ و ٣٢، اللتين تنظمان مشاركة غير الأعضاء؛ وحتى في مسألة القاعدة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت - الذي ما زال مؤقتاً، حسبما ذكر أحد الزملاء، زميل يفضل أن تكون المناقشات المفتوحة أكثر شيوعاً من الجلسات المغلقة. لكن المهم هو النتائج. ينبغي لنا أن نشجع أعضاء المجلس على تحقيق مزيد من التقدم، ولكن الأهم من كل شيء آخر، أننا ينبغي لنا أن نحاول بث روح دينامية تيسر إجراء التغييرات التي نطالب بها بكل حماس.

أود أن أتطرق إلى مسألة مرتبطة بالتمثيل العادل وبتوسيع العضوية في المجلس. لقد استمعنا إلى أفكار واقتراحات عبقرية نؤمن بأنها قادرة على الدفع قدماً بالعملية التي شرعنا بها نحو مجال رسمي أكثر بكثير. لقد قررنا أخيراً إجراء المفاوضات الحكومية الدولية بحثٍ حثيث من زميلنا الأفغاني السيد تانين.

والآن لا يجوز لنا أن نكتفي بإبداء الاهتمام بهذه المسائل، بل يجب أيضاً أن نتحلى بالمزيد من العقلانية. يلزمنا أن نعرف كيف لا نفقد صوابنا في معالجة مسألة الإصلاحات الأساسية في مجلس الأمن. وإنما نؤمن بأن ما من أحد ينبغي أن يحضر إلى هنا حاملاً تصورات مسبقة أو أفكاراً مُقَوَّلة. نحن في خضم عملية تفاوض دينامية لا مجال فيها للمواقف المتصلبة. وقد بدأنا جميعاً بالطبع بمواقف تفاوضية، وهو ما يجب أن يكون، ولكننا يجب أن نأتي إلى هنا بذهنية متفتحة، راغبين لا في الإصغاء فحسب لما يقال من حولنا، وإنما أيضاً في أن نأخذ في الحسبان ما يقال عندما يقتضي المقام ذلك. المسألة هي أنها عملية أخذ وعطاء.

لا يجوز لنا أن نأتي إلى هنا لنفرض وجهة نظرنا على الآخرين، وغني عن القول إن مجلس الأمن بشكله القائم اليوم لا يمكنه أن يستمر. يجب أن ندرك وأن نقدر، مثلما قلنا من قبل، التغييرات التي حدثت في العالم. لسنا في عام ١٩٤٥؛ وهذا بديهي. ويجب علينا أن نتصرف حتى يمكن للمجلس،

أعضاء الأمم المتحدة. والتحسينات الإضافية في نوعية التقارير، أي أن تتضمن آراء تتصف بمزيد من التحليل، ينبغي أن تكون موضع تشجيع. وهذه الجهود هي جزء لا يتجزأ من جهود أوسع نطاقاً لتحسين طرائق عمل المجلس.

وأود أن أعرب عن تقدير وفدي لالتزام رئيس الجمعية بالمضي قدماً في عملية إصلاح مجلس الأمن. ونعتقد أن ثمة زحماً تولد خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية، وهذا الزخم ينبغي عدم تبديده.

بعد ١٥ سنة من المشاورات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، انطلقت المفاوضات الحكومية الدولية حسبما ينص عليه المقرر ٥٥٧/٦٢. وخلال ثلاث جولات لهذه المفاوضات، جرى بعناية تفحص جميع العناصر الرئيسية للإصلاح من مختلف وجهات النظر. ولقد شاركت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء مشاركة نشطة في تلك المداولات. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بتفاني وعزم ونزاهة السفير تانين لدى توجيهه لمناقشاتنا. ونحن نشكر الرئيس على إعادة تعيينه، حسبما أفادنا في رسالته المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر.

ثمة اتفاق عام على أن إصلاح مجلس الأمن طال انتظاره، وأنه يجب أن نضاعف جهودنا بغية إنجاز المهمة التي أوكلنا بها زعمائنا السياسيون في أحدث مؤتمر قمة عالمي، وهي مهمة إجراء إصلاح حقيقي عاجل لهذه الهيئة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن نستأنف إذا العملية الحكومية الدولية دونما إبطاء لا لزوم له، حسبما يتوخاه المقرر ٥٦٥/٦٣. وعلينا أن نضع خطة عمل طموحة تمكننا من إحراز نتائج ملموسة وموضوعية بحلول نهاية الدورة الحالية للجمعية.

تلك المسائل. إننا نعيش في كوكب معولم. كلنا نعيش فيه. وعندما تحدث أزمة غذائية في بلد ما، فيوسع تلك الأزمة الغذائية أن تهدد السلم والاستقرار في ذلك البلد. وعندما تغتصب النساء في بلد ما، فإن ذلك مدعاة قلق للجميع. لذلك، أعتقد أنه بدون الابتعاد عن المبادئ التي ينبغي لنا جميعاً أن نحترمها، ومع مراعاة صلاحيات مختلف الهيئات هنا، علينا كفالة أن يكون باستطاعتنا العمل معا بطريقة شاملة ومنسقة وتعاونية لضمان الحفاظ على السلم والاستقرار العالميين.

ولعلني أعتقد أننا أحرزنا تقدماً حتى ولو لم يكن التقدم ظاهراً تماماً. بيد أنني أعتقد أنه لو أبقينا على الزخم الذي أعطيناه للمفاوضات بالفعل، ويعود الفضل في ذلك إلى العمل النشط للسفير تانين ولعزم كل مجموعة إقليمية، فسوف نكون، على ما أعتقد، في موقف جيد لتحقيق أهدافنا، بعبارة أخرى، نكون قادرين على الشروع في الإصلاح الهيكلي الذي يراعي الحاجة إلى ضمان الدور الرئيسي لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، أود القول إننا أظهرنا دوماً الكثير من الاهتمام بهذه المسألة. وسوف نبدي الروح البناءة اللازمة لخلق الدينامية التي نريد أن نشارك فيها. وآمل أن تحذو جميع الوفود هنا حذونا بغية أن نحقق في نهاية المطاف إصلاح مجلس الأمن بطريقة مسؤولة وفعالة وبالتأكيد مرحلية، وكذلك بطريقة نهائية.

السيد كايزر (الجمهورية التشيكية) (تكلم

بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الرئيس الحالي لمجلس الأمن، السفير ماير - هارتينغ، المثل الدائم للنمسا، على تقديم تقرير مجلس الأمن (A/64/2). وأود أن أنوه بالجهود التي بذلها وفد أوغندا في إعداد التقرير نحن نرى أن التقارير السنوية وسيلة هامة لكفالة الشفافية اللازمة للمجلس ومساءلته أمام جميع

الأمم المتحدة. لذلك فإن توسيع العضوية ينبغي أيضا أن يشمل زيادة المقاعد غير الدائمة بما في ذلك تخصيص مقعد واحد لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

إن توسيع عضوية المجلس بفتيتها، كما قلت، يكمن في قلب أي إصلاح حقيقي. وفي الوقت نفسه، فإنه جزء واحد فقط، ولو أنه جزء جوهري، من مهمة أكثر تعقيدا. وينبغي أن يقترن توسيع العضوية بتدابير أخرى، من بينها تحسين أساليب عمله، بينما الهدف العام هو جعله أكثر تمثيلا وأكثر وصولا ومساءلة أمام العضوية الكاملة للأمم المتحدة.

إن الجمهورية التشيكية وهي بلد متوسط الحجم تؤمن بشدة بالتعددية الفعالة، وتؤيد هذا الحل الذي يجعل تكيف المجلس متوازنا مع حقائق عالم اليوم وتعزيز شرعيته من جهة، مع زيادة فعاليته وقدرته على الوفاء بمسؤوليته الرئيسية لحفظ السلم والأمن العالميين من الجهة الأخرى.

إننا نتطلع قدما إلى استئناف المفاوضات الحكومية الدولية على جناح السرعة، وما فتئنا مستعدين للانضمام إليها انطلاقا من روح المرونة والحل التوفيقى اللازمين بشدة. ونلزم أنفسنا بدراسة جميع المقترحات بذهن منفتح، خاصة تلك التي تهدف إلى كسر طوق الجمود بما في ذلك فكرة اللجوء إلى حل وسط، شريطة أن توفر هذه الحلول القدرة على العمل كوسيلة لسد الفجوات بين المواقف المتشددة.

وأود أن أختتم كلمتي بمناشدة الكل منا الانخراط على نحو بناء في المفاوضات الموضوعية بحس من الإلحاحية لنتمكن من تكيف مجلس الأمن، الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة، مع الحقائق والتحديات الجديدة لعالمنا اليوم ونكفل دوره وشرعيته في القرن الحادي والعشرين.

السيدة أومي (بوتان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن الشكر لرئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة وأشكر ممثل النمسا،

إن المناقشات التي جرت في السنوات الماضية أتاحت فرصا كافية لتوضيح مواقف جميع الأطراف. وكلنا نعلم جيدا ما هي المسائل الرئيسية. وبغية تجنب الوصول إلى طريق مسدود، ينبغي أن نركز الآن على خيارات تحظى بتأييد واسع، وبممكنها بالتالي أن تكون نقطة انطلاق لبناء توافق في الآراء. ومع ذلك، فإن تلك الخيارات التي لم تحظ سوى بتأييد محدود ينبغي ألا تكون عقبة أمام تقدم الإصلاح. بعبارة أخرى، يتعين أن نحصر الخيارات في سبيل إعادة هيكلة المجلس على نحو مفيد.

وكما ذكرنا خلال آخر جولة من المفاوضات الحكومية الدولية، نعتقد أن أفضل محفز لهذه العملية يكون ورقة من إعداد الرئيس. وهذه الوثيقة ينبغي تطويرها لاحقا، وينبغي ألا تكون سوى أداة تستعملها الدول الأعضاء في تحديد الأرضية الممكنة أن تكون مشتركة دون المساس بالنتيجة النهائية. وفي هذا الصدد، نحن على ثقة تامة بأن الرئيس سيواصل القيام بمهامه بشفافية ونزاهة كاملتين.

وموقف الجمهورية التشيكية من الإصلاح معروف جيدا، لذلك لن أدخل في التفاصيل. لكن اسمحو لي أن أؤكد أننا نتشاطر تماما ما تعتقده الغالبية الكبرى من الدول الأعضاء المعرب عنه جهارا وبوضوح أثناء العملية الحكومية الدولية، وهو أن أساس الإصلاح الحقيقي للمجلس يتمثل في توسيع كلنا فتيته: الدائمون وغير الدائميين.

وينبغي لإصلاح المجلس أن يشمل تصحيح الخلل في قلة تمثيل بعض المجموعات الإقليمية، لا سيما أفريقيا. لذلك، نؤيد تخصيص مقعدين دائمين جديدين لكل من منطقتي أفريقيا وآسيا، وواحد لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وواحد لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. بيد أن التوسيع ينبغي ألا يكون على حساب البلدان الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل الغالبية العظمى من أسرة

بأنه سيواصل باقتدار الاضطلاع بمسؤوليته. ونقدم له تعاوننا على الوجه الأكمل.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة ميغليوري (الكرسي الرسولي)

(تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة لعقد هذه المناقشة الهامة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويسعدني أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة رئيس المفاوضات الحكومية الدولية السفير زاهر تانين، على الطريقة الماهرة والحازمة التي يدير بها المفاوضات. ومن بين مواضيع الإصلاح، يود وفدي أن يركز تركيزا خاصا على مسألة حق النقض.

لقد تم الإعراب عن العديد من المواقف والآراء الصحيحة والواضحة في ما يتعلق بحق النقض. غير أنه في هذه المرحلة من المفاوضات الحكومية الدولية، يبدو إلغاء حق النقض أقل الأمور جدوى. ومن هنا فإن إصلاحه أنسب وأكثر واقعية. وتعلمنا التجربة بأن هناك سببا وجيها للدفع قدما بالمواقف المؤيدة لإصلاح حق النقض بهدف الحد من ممارسته. لذلك وفي مناسبات عديدة جدا في التاريخ أدى استخدامه إلى إبطاء حل مسائل حيوية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، بل أدى إلى عرقلة حلها، مما مكن من إدامة انتهاكات الحرية والكرامة الإنسانية، وفي أحيان كثيرة جدا فإن عدم التدخل هو الذي يسبب الضرر الحقيقي.

إن إصلاح عملية حق النقض لازمة جدا في الوقت الذي نشهد فيه تناقضا واضحا في توافق آراء متعدد الأطراف لا يزال يتعرض للخطر لأنه ما برح يخضع إلى قرارات تتخذها قلة، حيث تقتضي المشاكل العالمية تدخلات في شكل عمل جماعي يقوم به المجتمع الدولي.

رئيس مجلس الأمن على تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/64/2).

ويقدر بلدي العمل الواسع الذي يقوم به مجلس الأمن. ومنجزات مجلس الأمن تبعث على الإعجاب وساهمت بدرجة كبيرة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن مجلس الأمن الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المناطة بها المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. ومن هنا من المهم أن نعطي أولوية لتحقيق الإصلاح اللازم بشدة لمجلس الأمن، لا سيما فيما يتعلق بتكوينه وأساليب عمله. والإصلاح سيجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا ومساءلة وسيجسد التغيير في الساحة الدولية.

وخلال السنة الماضية تحقق الكثير بشأن مسألة التوزيع العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. وقد أجريت ثلاث جولات من المفاوضات الحكومية الدولية وقد أعربت الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية ومجموعات أخرى عن موافقتها ومقترحاتها. وقد نوقشت خمس مسائل رئيسية وعدد من الخيارات. ومما يكتسي أهمية الآن البناء على التقدم الذي أحرزناه والعمل للمضي قدما بشأن المرحلة المقبلة، وذلك برص الصفوف وتقليص خياراتنا لصالح الجوانب المشتركة. وبعض الجوانب المشتركة التي يمكن النظر فيها هي تلك الجوانب التي نالت تأييدا ساحقا، على سبيل المثال، توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة وكفالة تمثيل المناطق الممتلئة تمثيلا ناقصا والبلدان النامية في فئتي العضوية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إعداد الرئيس أو الدول الأعضاء لوثيقة أو نص سيصبح أساسا لجولتنا المقبلة من المفاوضات.

يرحب وفدي بإعادة تعيين السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، لتيسير المفاوضات الحكومية الدولية. ونثق

الدبلوماسية الممكنة وإيلاء الاهتمام والتشجيع لأقل بادرة للحوار أو رغبة في المصالحة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن الدول الأعضاء هي التي تملك قرار توسيع أو تقييد أو إلغاء حق النقض شريطة توفر أوسع قدر ممكن من توافق الآراء على واحد من تلك الخيارات. إننا نشق بأن قرارا مثل ذلك سيكون قرارا صائبا ويصب في مصلحة الشفافية والمساواة والعدالة، ويعكس قيم الديمقراطية والثقة المتبادلة في عمل مجلس الأمن بعد إصلاحه.

الرئيس: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة (A/64/2)؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أدلي ببعض الملاحظات في ختام هذه المناقشة.

لقد كانت هذه مناقشة مشوقة، اتضحت أهميتها من المشاركة القوية للدول الأعضاء فيها. كما يتضح من جوهر الآراء التي تم طرحها خلال المناقشة كم كان مفيدا وهاما أن ننظر في هذين البندين معا.

أكدت الدول الأعضاء مجددا على ما توليه من اهتمام لعمل مجلس الأمن الذي تأمل أن يشهد مزيدا من التحسن ليعمل على نحو أكثر شفافية وفعالية لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وهي المسؤولية الأولية للمجلس. وإنني لعلى ثقة بأن الاقتراحات الكثيرة القيمة التي طرحت لتحسين تقرير مجلس الأمن ستلقى العناية الواجبة.

كذلك أكدت المناقشة على التزام الدول الأعضاء بهدف تحقيق إصلاح مبكر وشامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه. وفي ذلك الصدد، هناك اهتمام قوي بعملية المفاوضات الحكومية الدولية. كما أن هناك تأييدا واسعا

إزاء هذه الخلفية، يقر الكرسي الرسولي بأهمية وجهة النظر التي طرحتها وفود أخرى ومفادها أنه ينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلزام أنفسهم بممارسة عدم التصويت باستخدام حق النقض في الحالات التي تتعلق بارتكاب أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والأعمال المماثلة.

وسعيا للتوصل إلى حل مناسب وأكثر تمثيلا لهذه الحالات الجسيمة ينبغي، على أضعف الإيمان، الحصول على أصوات مؤيدة لقرارات المجلس بحيث لا يتفق في الرأي في التصويت عليها أكثر من عضوين دائمين. وبخلاف ذلك كما اقترحت بالفعل وفود أخرى، يمكن لعضو دائم أن يصوت تصويتا سلبيا على أن يبين أن التصويت ضد مقترح ما، لا ينبغي أن يفهم على أنه استخدام لحق النقض وأن معارضته ليست من ذلك الطابع بحيث يستحق منع اتخاذ قرار.

ويتفق الكثير على أنه ينبغي للأعضاء الدائمين أن يظهروا قدرا كبيرا من المساءلة والشفافية لدى استخدامهم حق النقض. فقبل التصويت ينبغي أن تكون الشفافية والمرونة والثقة والإرادة السياسية جزءا من عملية صياغة أي قرار لكفالة عدم إقدام الدول على التصويت على النصوص باستخدام حق النقض قبل أن ينظر فيها المجلس.

وفي الواقع، إن العديد من مشاريع القرارات المقترحة التي يُعلن عزم أحد الأعضاء الدائمين التصويت معارضا لها لا تطرح للتصويت في المجلس إطلاقا. من هنا تأتي ضرورة وجود حوار وتعاون أكثر انفتاحا بين الأعضاء الدائمين والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن لتلافي أية عرقلة في اتخاذ القرارات لاحقا. ثمة حاجة إلى إجراء دراسة متعمقة لطرق استباق الصراعات وإدارتها من خلال استكشاف كل السبل

وفدي لا يقبل ذلك أيضا لأن اليابان تواجه ماضيها بصدق وثبات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومراعاة لذلك، ما فتئت اليابان، لأكثر من ٦٠ عاما، تنذر نفسها على نحو ثابت لتعزيز السلام والرخاء الدوليين وتبرهن على احترامها للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي ذلك السياق، يؤكد وفدي من جديد على عزم اليابان على السعي إلى تطبيع العلاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عملا بإعلان بيونغ يانغ الصادر عن اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عبر تسوية شاملة للمسائل المتعلقة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولمخلفات الماضي الأليم، كما ورد ذلك في بيان رئيس الوزراء هاتوياما عند مخاطبته للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة هذا العام.

فيما يتعلق بموقف اليابان من إصلاح مجلس الأمن فهو موقف قد تم إعلانه على الملأ مرات عديدة في الأمم المتحدة وفي محافل أخرى ومعروف لدى الجميع. إن اليابان على استعداد للمساهمة بفعالية وبروح بناءة في السلام والأمن الدوليين في أي وقت.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): ساورنا الشعور، طيلة البيان الذي أدلى به ممثل اليابان لتوه، بأن الوفد الياباني لا يعي تماما السبب الذي لا يجعل من اليابان خيارا ملائما لشغل مقعد دائم في مجلس الأمن. ومن أجل توضيح تلك النقطة، يرغب وفدي في التركيز على بعض النقاط.

لقد ارتكبت اليابان جرائم واسعة النطاق من قبيل التجنيد القسري لـ ٨,٤ مليون كوري، وقتل أكثر من مليون وفرض حياة العبودية على أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ امرأة كورية استخدمن كنساء متعة للجيش الياباني. وتدعي اليابان بأنها قامت بكل ما في وسعها فيما يتعلق بتقديم الاعتذار عن

للسفير تانين، الذي سيرأس المفاوضات بالنيابة عني، وتعبيرا عن الثقة به. وأثق بأن المواقف والآراء التي تم التعبير عنها خلال المناقشة ستسهم في العمل المثمر في المفاوضات الحكومية الدولية.

لقد طلب ممثلان أخذ الكلمة لممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن ممارسة حق الرد ينبغي أن تقتصر على عشر دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية ويجب أن تدلي الوفود ببياناتها من مقاعدها.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على سماحكم لي بممارسة حق الرد. وتتعلق ملاحظاتي بالبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

يؤسفنا أن نضطر للرد على ما ذكره ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما بقية الوفود منهمكة بجدية في المناقشة بشأن موضوع اليوم. ولا يسعني إلا أن أقول إن اليابان لا تستطيع أن تقبل الادعاءات الباطلة التي أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن الطموحات العسكرية لليابان.

أولا، تؤمن اليابان إيمانا راسخا بأن مؤهلات أي بلد للعضوية الدائمة في مجلس الأمن ينبغي أن تُبنى على الإسهام الحقيقي لذلك البلد في صون السلم والأمن الدوليين. ومنذ انضمامها إلى الأمم المتحدة، تسعى اليابان جاهدة، بوصفها بلدا ملتزما بالسلام، إلى تطبيق ذلك المعيار بالإسهام بفعالية وبروح بناءة في صون السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من ادعاءات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صباح هذا اليوم، فإنني أعتقد أن سياسات وممارسات اليابان في هذا الصدد حتى اليوم غنية عن البيان، وكلي ثقة بحسن تقدير ممثلي الدول الأعضاء هنا.

ثانيا، وفيما يتعلق بالإشارة الواردة في بيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى نكران الماضي فإن

منطقة الازدهار المشترك في آسيا الكبرى، الذي سيكون له عواقب خطيرة لدول أعضاء في الأمم المتحدة.

ولو كانت اليابان ترغب حقا في أن تكون عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، لكان عليها أن تعتذر بإخلاص وأن تقدم التعويضات عن الجرائم التي ارتكبتها في الماضي. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يتيح لليابان أن يُعترف بها كدولة عضو على درجة عالية من المسؤولية في الأمم المتحدة. وليس المال - أو أي مساهمة يمكن لدولة عضو أن تقدم - هو الأمر المهم حقا، بل هو الموقف المسؤول والمخلص. وهذا هو الموقف الرسمي لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إزاء هذه المسألة.

السيد أو كودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):

لقد شرحنا موقفا مرات عديدة، وفعلنا ذلك عندما مارسنا حق الرد اليوم، ونحن لا ننوي أن نفعل ذلك مرة أخرى. ولكن علينا أن نسجل أننا لا يمكن أن نقبل الادعاءات الباطلة التي أطلقها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن المؤسف أن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يستخدم هذه الفرصة القيمة لمناقشة إصلاح مجلس الأمن كمنصة لإطلاق ادعاءات غير منصفة بحق اليابان.

ومن غير المعقول ببساطة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستحضر قضايا الماضي من أجل تبرير سياسة الحشد العسكري المتهورة، بما في ذلك تطوير أسلحتها النووية وقذائفها التسيارية، بدون أي اعتبار لسلسلة قرارات مجلس الأمن أو لقواعد ونظم المجتمع الدولي. كما أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهج سياسة الانتهاك المنهجي، والسافر لحقوق الإنسان لمواطنيها التي وصلت في بشاعتها إلى حد أن تقرير المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في ذلك البلد قال في الفقرة ٧٢، أن تلك "الانتهاكات لا تشكل خطرا وتهديدا بالنسبة إلى حقوق

جرائمها الماضية. وقد أساءت اليابان استخدام المسائل المعلقة بينها وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الوقت الذي تدعي فيه بجنكة أنها كانت بصدد تقديم "اعتذار" عن جرائمها الماضية كلما شعرت بأن ذلك مطلوب لتقويم وضعها السياسي الداخلي السيء.

في آذار/مارس عام ٢٠٠٩، أطلق رئيس وزراء اليابان السابق، السيد آبي، تصريحاً غير مسؤول ذكر فيه بأنه لا توجد قرينة تبرهن على التجنيد القسري لنساء المتعة في الجيش الياباني، كما ادعى نائب وزير شؤون مجلس الوزراء أن نساء المتعة كن مومسات - أكرر مومسات - تم بيعهن - وأكرر: تم بيعهن - من قبل أسرهن. تلك بحق مقولة غير إنسانية وغير عاقلة وغير مسؤولة.

إن اليابان هي البلد الوحيد الذي لم يتفكر بأمانة في الجرائم التي ارتكبتها ضد الإنسانية أو يدفع تعويضات عن تلك الجرائم. وخوفا منها من افتضاح أمر جرائمها ونشرها على الجمهور، قامت السلطات اليابانية بالتخلص من المحفوظات الخاصة بتلك الجرائم، التي تغطي عدة أعوام متتالية، وأسقطت الحقائق الخاصة بجرائم الماضي من الكتب المدرسية أو شوهتها في تواطؤ رسمي مع الحكومة وموافقتها.

وفي الآونة الأخيرة، قام عدد من الشخصيات اليابانية السياسية المرموقة بتأيين وتكريم مجرمي الحرب وسفاحي البشر باعتبارهم أبطالاً في معبد يوشوكوني. وهذا هو الموقف الحقيقي لليابان إزاء جرائم ماضيها الملتصق بالدماء. وحتى الآن، ما زال ضحايا العبودية الجنسية اليابانية يعيشون حياة من المعاناة. واستمرار اليابان بإنكار تاريخها الإجرامي يعني أنها يمكن قطعاً أن تكرر ارتكاب جرائم مماثلة كتلك التي ارتكبتها في الماضي. ومنح مقعد دائم لبلد مثل اليابان المتسم بعدم المسؤولية والصفافة والنفاق، لن ينتج عنه سوى تشجيع الطموح الذي طال أمده لذلك البلد لإنشاء

الديمقراطية بإطلاق سائل سلمي، في نيسان/أبريل الماضي، وقد فعلت ذلك وفقا لجميع الأطر القانونية المعمول بها دوليا. وكانت اليابان في طليعة الطارقين على أبواب مجلس الأمن في منتصف الليل بهدف جعل المجلس يتخذ قرارا ضد بلدي.

ومن وجهة نظر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يتسم ذلك بالسخف والسذاجة. فاليابان ليست في أي وضع يؤهلها لإلقاء اللوم على بلدان أخرى أو لحثها على القيام بأي عمل. وما لم تستبعد اليابان من عملية إصلاح مجلس الأمن، فإن الإصلاح لن يكون قابلا للتحقيق على الإطلاق. وكما قلنا مرارا وتكرارا، فإن الجرائم التي ارتكبتها اليابان لا تخص الماضي فحسب ولكنها مستمرة حاليا. ومع أن الزمن يمضي، فإن جرائم اليابان لا يمكن أن تتبدد بشكل طبيعي أو أن يصفح عنها بأي حال من الأحوال. وتقاوس اليابان عن اتخاذ أي إجراء بشأن ماضيها المخزي، دفع حتى أقرب حلفائها إلى اليأس من القرارات التي تحت اليابان على التكفير عن الجرائم التي اقترفتها في الماضي.

إن طلب الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن لا ينسجم على الإطلاق مع الصورة الحقيقية لطبيعة اليابان. فبدلا من محاولة شغل مقعد دائم في مجلس الأمن، من المستصوب أن تفكر اليابان أكثر في كيفية تمكنها من التكفير عن ماضيها الإجرامي الدموي بصورة نهائية، وأن تتصرف بحكمة وبشكل لائق، لكي لا تعود المسألة إلى المناقشة مرة أخرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذا هو السبيل الوحيد أمام اليابان لكي تستعيد المصدقية الكاملة في المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ٩ والبند ١١٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.

الإنسان فحسب، ولكن أيضا بالنسبة إلى السلام والأمن الدوليين“ (A/64/224). ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تغير بالكامل سياساتها بالنسبة لتطوير الأسلحة النووية وبالنسبة لحقوق الإنسان قبل أن تتكلم عن سياسات الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد سينغ سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): مثلما قال ممثل اليابان، إنه بالضبط نظرا للطابع الموقر والميمون لهذه القاعة، التي تتكلم فيها عن قضايا هامة للغاية مثل إصلاح مجلس الأمن، أراد وفد بلدي أن يوضح هذه المسائل لأنها جديرة حقا بالمناقشة. وفيما يتعلق بملاحظات ممثل اليابان، أود أن أوضح بعض النقاط الإضافية. إن اليابان هي البلد ذاته الذي يدمر التوازن الاستراتيجي لمنطقتنا ويهدد السلام. واليابان التي لم تقدم الاعتذار ولا التعويضات عن جرائمها في الماضي، تنضم الآن إلى الولايات المتحدة في تطوير منظومة الدفاع المضادة للصواريخ. وهذا يوضح من هو الوكيل الحقيقي الذي يهدد السلام والاستقرار في منطقتنا. وفي أيار/مايو ألغت اليابان قانونها الوطني بشأن نزع السلاح في الفضاء الخارجي، الذي ظل ساريا لأكثر من ٤٠ عاما، مما فتح الباب أمام استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية من خلال اعتماد قانون رئيسي بشأن الفضاء الخارجي.

ومنذ التسعينيات أطلقت اليابان أربعة سواتل تجسس عسكرية وقامت بأنشطة تجسس محمومة ضد البلدان المجاورة. إنها تعتزم الآن إطلاق سائل إنذار مبكر ليكون عينا لمنظومة الدفاع المضادة للصواريخ، مما سيمنح اليابان قدرة توجيه الضربة الاستباقية في الفضاء الخارجي. وفي الآونة الأخيرة، يدور جدل في الدوائر السياسية اليابانية تأييدا لتوجيه ضربات استباقية ضد القواعد العسكرية للعدو. وتجدر الملاحظة أن اليابان قد استمرت في نواياها الشريرة، فعلى سبيل المثال، أدانت اليابان قيام جمهورية كوريا الشعبية